

جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان: علوم اقتصادية، تجارية، وعلوم التسيير

الشعبة: علوم المالية والمحاسبة

التخصص: محاسبة وجباية معمقة

إعداد الطالبتين:

- نسيمة زياتي

- فطيمة الزهراء مقدمي

بعنوان:

دور الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية

دراسة حالة مركز الضرائب ببرج بوعريريج

أعضاء لجنة المناقشة

رئيسا	أستاذة مساعدة أ	فارس إيمان
مشرفا	أستاذة محاضرة أ	إيمان بن السراج
مناقشا	أستاذ مساعد أ	قاسمي محمد اليمين

السنة الجامعية: 2022-2023

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

۱۴۳۸

الإهداء

من سلك طريقاً يلتمس به علماً سهل الله طريقه لغيره
أبدى شكره إلى خالق الكون ورافع السماوات الذي لا يطيب الليل إلا بشكره
والنهار إلا بطاعته

أحمد سبحانه وتعالى الذي وفقنا لهذا العمل
أهدى هذا العمل ثمرة جهده إلى منبع الختان الذي علمتناه الحب
والأمان أتبعه أوصلها بها الرحمن أمه الغالية حفظها الله ورعاها.
إلى من كان سنداً وأثار له الطريق لأحقق أمنية للنجاح في طلب العلم أبى
الغالي حفظه الله ورعاه.
إلى سند في الحياة إخوانه.
إلى كل من ساعدنا في إعداد هذا العمل سواء كان من قريب أو بعيد.
إلى من تسعدنا ذكرنا ولم تسعدنا نذكرنا.

مكتبة ميقاتية الزملاء

الإهداء

نحمد الله كثيرًا فبنعمته تتم الصالحات وبشكره تدوم النعم أهدي إليكم هذا العمل المتواضع:

إلى رمز الوفاء وفيض السناء وجود العطاء عند البلاء

إلى من قال فيها الرسول صلى الله عليه وسلم الجنح تحت الأقدام الأمهات

إلى أول اسم تلفظت به شفاهي أمي ثم أمي ثم أمي أطال الله عمرها

إلى من علمني معنى الحياة أبي العزيز صاحب الفضل فإني وصولي إليكم هذا المستودع

فجزاه الله الجزاء الأوفر وأطال الله فإني عمره.

إلى من قاسموني الحب والحنان وكانوا سند لي في الحياة إخوتي

إلى كل أفراد عائلتي الكبيرة "زيانتي"

إلى كل من علمني حرفاً وأهداني نصلاً.....شكرًا للجميع.

زيانتي نسيمتي

الشكر والتقدير

الحمد لله رب العالمين حمدا يليق بعظمته وجلاله وله الشكر
يكافئ نعمة ويوافي مزيده، وأفضل الصلاة على سيد الأولين
والآخرين وإمام المتقين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم، وعلى آله
الطاهرين وصحبه أجمعين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين وبعد
ألا بذكر الله تدوم النعم، وعليه فإننا نتقدم بالشكر والحمد لله سبحانه
وتعالى على النعم وامتنانه، إذا بفضلته وتوفيقه تمكنا من إتمام هذا العمل

فالحمد لله رب العالمين

كما نتقدم بجزيل الشكر والعرفان للأستاذة المشرفة بن السراج إيمان
التي ساهمت معنا بجهدنا ووقتها ونصائحها القيمة، كما نتقدم
بالشكر للسادة الأساتذة الأعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة

هذه الرسالة

نتوجه بالشكر أيضا إلى جميع من ساعدنا في هذا العمل من الأساتذة وزملاء.

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز الدور غير المباشر الذي تلعبه الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، ومن أجل ذلك تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، مع استخدام أداة هي المقابلة من خلال دراسة تحليلية لملف المكلف خضع لتحقيق المحاسبي على مستوى مركز الضرائب، حيث تم التوصل إلى أن الرقابة الجبائية تحدث نوعاً من التحسينات على جودة المعلومات المحاسبية خاصة إذا تم دعمها بالوسائل الكفيلة وأن الرقابة الجبائية من أهم الوسائل التي تساهم في الوصول إلى معلومات محاسبية تتصف بالجودة، حيث تمنح الإدارة الجبائية وسائل قانونية وتنظيمية تساهم في سير عملية الرقابة الجبائية بصفة قانونية كما تعمل أيضاً على إكتشاف الأخطاء والنقائص المقدمة من طرف المكلفين بالضريبة، حيث يعتبر التحقيق في المحاسبة أحد أهم وسائل الرقابة الجبائية المساهمة في تحسين جودة المعلومات المحاسبية وذلك عن طريق فحص الدفاتر المحاسبية وفرض عقوبات مالية على الأخطاء المرتكبة.

الكلمات المفتاحية: الرقابة الجبائية، جودة المعلومات المحاسبية، التحقيق المحاسبي.

Résumé:

Cette étude visait à mettre en évidence le rôle du contrôle fiscal dans l'amélioration de la qualité de l'information comptable pour cela, on s'est appuyé sur l'approche analytique descriptive Avec l'utilisation d'un outil est l'entretien à travers une étude analytique du dossier du contribuable qui a fait l'objet d'une enquête comptable au niveau du centre des impôts Dans le but foi Lorsqu'il a été conclu que le contrôle fiscal apporte de l'information comptable, surtout s'il est soutenu par les moyens, et ce contrôle fiscal est l'un des moyens les plus importants qui contribuent à l'accès à une information comptable caractérisée par la qualité, L'administration fiscale met à disposition des moyens légaux et réglementaires qui contribuent au fonctionnement du processus de contrôle fiscal de manière légale, Il travaille également à détecter les erreurs et les lacunes signalées par les contribuables, Ou' l'enquête comptable est considérée comme l'un des moyens les plus importants de contrôle fiscal contribuant à améliorer la qualité de l'information comptable en examinant les livres comptables et en imposant des sanctions financières pour les erreurs commises.

Les mots clés: Contrôle fiscal, qualité de l'information, Enquête comptable.

قائمة المحتويات

الصفحة	العنوان
-	الإهداء
-	شكر و عرفان
I	ملخص الدراسة
II	قائمة المحتويات
رقم روماني	قائمة الجداول
رقم روماني	قائمة الأشكال
رقم روماني	قائمة الملاحق
أ - د	مقدمة
32 - 06	الفصل الأول: الإطار النظري للرقابة الجبائية وجودة المعلومات المحاسبية
20 - 07	المبحث الأول: ماهية للرقابة الجبائية وجودة المعلومات المحاسبية
32 - 20	المبحث الثاني: الدراسات السابقة
63 - 34	الفصل الثاني: الإطار التطبيقي للدراسة
41 - 35	المبحث الأول: التعريف بمركز الضرائب
61 - 42	المبحث الثاني: دراسة حالة وفق طريقة التحقيق المحاسبي
63 - 62	الخاتمة
67 - 65	قائمة المراجع
73 - 69	الملاحق
76 - 75	فهرس المحتويات

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	المقارنة بين دراستنا والرسائل الجامعية باللغة العربية	24
02	المقارنة بين دراستنا والمقالات العلمية باللغة العربية	27
03	المقارنة بين دراستنا ودراسات باللغة الأجنبية	31
04	جدول العقوبات الخاصة بنقص التصريح	50
05	جدول رقم الأعمال	51
06	جدول الأرباح	52
07	تسوية الضريبة على أرباح الشركات	52
08	تسوية الرسم على النشاط المهني	53
09	تسوية الرسم على القيمة المضافة	55
10	الضريبة على رؤوس الأموال المنقولة	56
11	مجموع الضرائب والرسم	58
12	التحقق من خصائص جودة المعلومات المحاسبية	59

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	الهيكل التنظيمي لمركز الضرائب	36

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
01	إشعار بالتحقيق	69
02	نص المادتين (04) و (05) من قانون الإجراءات جبائية	70
03	محضر معاينة	71
04	وثيقة إثبات بداية العمل في التحقيق	72
05	وثيقة إثبات نهاية العمل في التحقيق	73

مقدمة

+ تمهيد:

الضرائب من الموارد الأساسية التي تعتمد عليها الدولة لتحقيق غايتها الاجتماعية وأهدافها الاقتصادية لذلك تسعى جاهدة إلى استمرارها ودوامها، بما أن النظام الجزائري نظام تصريحي يمنح للمكلفين الحرية في تصريحاتهم الضريبية المكتتبه بشكل يوافق نشاطاتهم ومداخلهم محققة، وللتأكد من صحة ومصداقية المعلومات المحاسبية المقدمة من طرف المكلف واكتشاف الأخطاء المرتكبة بغرض التملص من دفع الضريبة، منح المشرع الجزائري الإدارة الجبائية كل الوسائل القانونية والتنظيمية اللازمة للحفاظ على صحة المعلومات المحاسبية وكذا الأموال العامة.

في الحديث عن المعلومات المحاسبية فقد أصبحت مثل السلعة الاقتصادية الثمينة والنادرة، فكل الأعوان الاقتصاديين يتعاملون بها ويسعون جاهدين بغية الحصول عليها لما لها من دور كبير وأساسي في اتخاذ قراراتهم فهي تمثل بالنسبة إليهم نقطة ارتكاز لأي قرار سيقبلون على اتخاذه ويجب أن تتصف هذه المعلومات بالموضوعية والمصداقية لتعكس الوضعية المالية الحقيقية للمكلف وهذا ما يسمى بجودة المعلومات المحاسبية.

الحصول على معلومات محاسبية تتصف بالجودة مهمة صعبة، أصبح من الضروري على الإدارة الجبائية استخدام أحد وسائل الرقابة الجبائية التي تسعى إلى اكتشاف النتائج المحققة وحجم النشاط ولا يمكن الوصول إليها إلى باللجوء إلى المعلومات المحاسبية المقدمة من طرف المكلف لذلك يجب أن تكون المعلومات المحاسبية ذات جودة.

+ إشكالية الدراسة: على ضوء ما سبق تمحورت مشكلة البحث في السؤال الرئيسي التالي:

ما هو دور الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية؟

من أجل معالجة وتحليل هذه المشكلة وبغية الوصول إلى فهم واضح لها، تم طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بالرقابة الجبائية؟

- هل لرقابة الجبائية أدوات تعمل على فحص الدفاتر والوثائق المحاسبية؟

- كيف تساهم الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية؟

+ فرضيات الدراسة: للإجابة على الأسئلة المطروحة السابقة ومن ثم الإجابة على مشكلة الدراسة تمت صياغة

الفرضيات التالية:

- يقصد بالرقابة الجبائية مختلف الإجراءات التي تقوم بها الإدارة الجبائية للتأكد من صحة المعلومات المصرح بها من طرف المكلفين.

- يعتبر التحقيق المحاسبي أداة رقابية تعتمد على الإدارة الجبائية لفحص الدفاتر والوثائق المحاسبية بغرض

التأكد من صحتها.

- تساهم الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية من خلال الكشف عن الأخطاء الموجودة في الدفاتر والوثائق المحاسبية.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في الدور غير المباشر الذي تلعبه الرقابة الجبائية على مستوى مركز الضرائب والتي تسعى من خلالها إلى اكتشاف الأخطاء والتلاعبات التي يقوم بها المكلف بالضريبة في معلومات المحاسبية التي يصرح بها، حيث أن ممارسة الرقابة الجبائية بطريقة جيدة تنعكس على جودة المعلومات المحاسبية.

أهداف الدراسة:

- نسعى من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف نوجزها فيما يلي:
- إبراز أهمية الرقابة الجبائية للمكلفين ودورها في الوصول إلى معلومات محاسبية ذات جودة؛
- إيجاد العلاقة بين التحقيق في المحاسبة وجودة المعلومات المحاسبية بالمؤسسة محل الدراسة.

منهج الدراسة:

في إطار هذا البحث ومن أجل معالجة إشكالية موضوع الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وهو المنهج الأكثر استخداما وشيوعا في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، وقد تم الاعتماد على الأدوات البحثية ألا وهي المقابلة في معالجة الفصل التطبيقي من خلال دراسة ملف مكلف بالضريبة خضع لتحقيق المحاسبي على مستوى مركز الضرائب.

حدود الدراسة:

- الحدود المكانية: تمت الدراسة على مستوى مركز الضرائب "برج بوعريرج"؛
- الحدود الزمنية: تمت الدراسة النظرية من شهر فيفري إلى غاية شهر أفريل، أما دراسة التطبيقية في شهر ماي.

أسباب اختيار الموضوع: هناك عدة أسباب لاختيار هذا الموضوع منها ما هو ذاتي وما هو موضوعي نوجزها فيما يلي:

• الأسباب الذاتية:

- تخصصنا في مجال المحاسبة والجبائية المعمقة؛
- رغبتنا للبحث في هذا الموضوع، والإلمام بجميع جوانبه لأهميته وفائدته لنا في مجال تخصصنا العلمي والعملية.

• الأسباب الموضوعية:

- الحاجة الماسة للرقابة من قبل المؤسسات الاقتصادية في الجزائر؛
- محاولة تقديم فائدة علمية ومرجع علمي يستفيد منه ذوي الاختصاص.

صعوبات الدراسة:

- قلة الكتب والمراجع في مجال الرقابة الجبائية.

هيكل الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة قسمنا هذه الدراسة إلى فصلين، الفصل الأول سبقته مقدمة عامة يتضمن الإطار النظري للرقابة الجبائية وجودة المعلومات المحاسبية، حيث قسم إلى مبحثين، المبحث الأول ماهية الرقابة الجبائية وأثرها على جودة المعلومات المحاسبية، أما المبحث الثاني دراسات سابقة، أما في الفصل الثاني تطرقنا إلى الدراسة التطبيقية بمركز الضرائب لولاية برج بوعريريج، حيث تم تقسيمه إلى مبحثين، المبحث الأول تم فيه تقديم بطاقة تعريفية لمركز الضرائب لولاية برج بوعريريج، أما المبحث الثاني دراسة حالة وفق التحقيق المحاسبي، كما تم في نهاية إعداد خاتمة الدراسة التي تضمنت نتائج الفصلين مع توضيح اختبار صحة الفرضيات، متبوعة بجملة من الاقتراحات المستنتجة، وأخيرا تم صياغة آفاق الدراسة.

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي للرقابة الجبائية وجودة
المعلومات المحاسبية

تمهيد:

الجبائية وسيلة من وسائل التحكم في الاقتصاد لأي دولة، كما تعد المورد الأساسي لإيرادات الخزينة العمومية للعديد من الدول، لذلك تسعى الإدارة الجبائية دوماً إلى الحصول على معلومات محاسبية تتصف بالجودة عن طريق فرض رقابة جبائية على المكلفين لمنع أي تهرب أو غش أو تلاعب يؤثر على جودة المعلومات المحاسبية.

للحديث أكثر في هذا لموضوع تطرقنا في هذا الفصل إلى مبحثين.

- المبحث الأول: ماهية الرقابة الجبائية وجودة المعلومات المحاسبية.
- المبحث الثاني: دراسات سابقة.

المبحث الأول: ماهية الرقابة الجبائية وجودة المعلومات المحاسبية

نتطرق في هذا المبحث إلى الإطار النظري للرقابة الجبائية وجودة المعلومات المحاسبية في مطلبين المطلب الأول حول مفهوم الرقابة الجبائية والمطلب الثاني حول المعلومات المحاسبية.

المطلب الأول: مفهوم الرقابة الجبائية

للرقابة الجبائية دور هام في كافة الميادين باعتبارها ما يكشف الخطر قبل وقوعه، لذلك فهي تعتبر إجراء ضروري في الميدان الجبائي نظرا لما يشهده هذا القطاع من عمليات التهرب والغش الضريبيين، سواء من استغلال الثغرات الموجودة في النصوص القانونية أو من خلال تزوير وتبديل الحقائق بأشياء وهمية ونظرا لطبيعة النظام الضريبي الذي يعتمد على التصريحات المقدمة من طرف المكلفين لهذا فهو أكثر عرضة للنصب والاحتيال.

قبل التطرق إلى مفهوم الرقابة الجبائية يجب معرفة مفهوم الرقابة بشكل عام ثم تحديد المفهوم الأدق للرقابة الجبائية.

عرفها عبد الله وعلي خلف الرقابة أنها اكتشاف ما إذا كان كل شيء تم ويتم وفقا للخطط الموضوعية والتعليمات الصادرة والمبادئ السارية، وأنها تهدف إلى الوقوف على نواحي الضعف والأخطاء ومن ثم العمل على علاجها ومنع تكرارها.¹

أولاً: تعريف الرقابة الجبائية:

تعتبر الرقابة الجبائية الوسيلة الأكثر نجاعة لكشف عن مواطن الغش والتهرب الضريبي حيث تعرف بأنها: "السلطة الممنوحة للإدارة الجبائية لأجل متابعة ومراقبة مدى التزام المكلف بالضريبة بالنظام الجبائي والضريبي السائد في البلاد، بهدف التقليل ومحاولة الحد من التهرب الضريبي والمحافظة على موارد الخزينة العمومية وكذلك تحقيق العدالة الاجتماعية بين المكلفين بالضريبة".²

¹ عبد الله وعلي خلف، التحليل المالي للرقابة على الأداء الكشفي عن الانحرافات، الطبعة الأولى، مركز الأكاديمي، عمان، الأردن، 2015، ص 35.

² شركون لعمرى، بن صافي عماد، دور الرقابة الجبائية في فعالية التحصيل الضريبي بالجزائر، مذكرة ماستر، محاسبة وجباية معقدة، جامعة بلحاج بوشعيب، عين تموشنت، 2021-2022، ص 17.

كما عرفت أيضا أنها: "التحقق مما إذا كان كل شيء يسير وفق الخطة المرسومة والمبرمجة بناء على التعليمات والقواعد المقررة بغرض بيان أوجه النقص والقصور والانحراف والخطأ في التطبيق من أجل عدم تكرار هذه الانحرافات والأخطاء".¹

من خلال التعاريف السابقة يمكن إستخلاص التعريف التالي: الرقابة الجبائية هي عبارة عن فحص شامل للتصريحات الجبائية والوثائق والمستندات، المقدمة من طرف المكلفين بالضريبة، وذلك بهدف التأكد من صحة وصدق المعلومات التي تحتويها ملفاتهم المحاسبية.

ثانيا: أهداف الرقابة الجبائية

تتمثل الأهداف الرقابة الجبائية فيما يلي:

1. الهدف القانوني: يتمثل في مدى مطابقة ومسايرة مختلف العمليات المالية الخاصة بالمكلفين مع القوانين الجبائية لمختلفة.

2. الهدف الإداري: حيث تؤدي الرقابة الجبائية دورا هاما للإدارة الضريبية من خلل المعلومات التي تقدمها والتي تساهم بشكل ملفت وكبير في زيادة المردودية الجبائية.²

3. الهدف الاقتصادي: تسعى الرقابة الجبائية إلى المحافظة على الأموال العمومية من التهرب الضريبي وحمايتها وبتالي إنعاش الاقتصاد الوطني.

4. الهدف الاجتماعي: تهدف الرقابة الجبائية على مستوى الاجتماعي لمنع ومكافحة انحرافات المكلف بها مثل التلاعب أو إهمال أو التقصير في أداء وتحمل واجباته، وذلك بغرض تكريس مبدأ المساواة بين المكلفين.³

ثالثا: أشكال الرقابة الجبائية

تتمثل أشكال الرقابة الجبائية في شكلين هما:

1. الرقابة الجبائية الشاملة (الرقابة الداخلية): تتم هذه الرقابة داخل إدارة الضرائب في حالة تشك هذه

الأخيرة في تصريحات المكلف بالضريبة، وتكون هذه الرقابة الشكلية أو الرقابة على الوثائق.¹

¹ مجري سعاد ومولى سيليا، دور الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، مذكرة ماستر، تخصص محاسبة وتدقيق، علوم مالية والمحاسبة، جامعة أكلي محند اوالحاج، البويرة، 2018 / 2019، ص14.

² سوداني فاطمة، باديدي عائشة، رحمانى عبد الرحيم، دور الرقابة الجبائية في تحسين جودة التصريحات الجبائية، مذكرة لنيل شهادة ماستر، جباية المؤسسة، جامعة أدرار، الجزائر، 2013-2014، ص04.

³ مني مقلاتي، دور الرقابة الجبائية في حماية النظام الضريبي، الرقابة الجبائية في الجزائر، جامعة قالم، 28 و 29 أكتوبر 2015، ص03.

1.1. الرقابة الشكلية: تعتبر الرقابة الشكلية أول عملية رقابية تخضع لها التصريحات المقدمة من طرف المكلف والتي تهدف إلى تصحيح الأخطاء المادية المرتكبة أثناء تقديم المكلفين لتصريحات، أي التأكد من كيفية تقييم المعطيات والمعلومات التي تحملها التصريحات من الناحية الشكلية دون إجراء أي مقارنة بين ما تضمنه من معلومات وتلك التي تتوفر عليها الإدارة.

2.1. الرقابة على الوثائق: الرقابة على الوثائق تهتم بإجراء فحص نقدي وشامل لتصريحات الجبائية المكتتبه من قبل المكلفين وهذا في مقر المفتشية أين يتواجد الملف الجبائي بمقارنتها مع مختلف المعلومات والوثائق التي هي بحوزة الإدارة الضريبية ومكتب بطاقات المنتقاة من قنوات أخرى، كالهيئات العمومية، الجمارك، البنوك، المتعاملين وغيرها من الأطراف الأخرى، ومنه نجد أن المفتش يقوم بتحليل وفحص كل النقاط المتضمنة في التصريحات مع دراسة مدى ترابط وتجانس الأرقام المقدمة في سنة التصريح مقارنة مع السنوات السابقة بهدف اكتشاف الأخطاء والتلاعبات المسجلة وفي حالة بقاء الغموض يحق للمفتش أن يطلب معلومات وتوضيحات إضافية من طرف المكلف بالضريبة.²

2. الرقابة الجبائية المعقدة(الخارجية): على خلاف الرقابة على الوثائق التي تتم داخل المكاتب فإن الرقابة بعين المكان تتم خارج مكاتب الإدارة الجبائية، وتتمثل في التدخلات المباشرة للأعوان المحققين للأمكنة التي يزاول فيها المكلفون نشاطاتهم، أي عبارة عن معاينة ميدانية للتأكد من صحة ونزاهة المعلومات الموجودة في التصريحات المقدمة إلى الإدارة الجبائية، حيث تعتبر هذه الطريقة أكثر فعالية من غيرها من حيث النتائج التي يمكن الوصول لها عن طريق القيام بمراقبة دقيقة لحقيقة النشاط الممارس من طرف المؤسسة، التي تكون محل المراقبة والتدقيق، وذلك بالفحص والتعرف على مختلف وسائل الإنتاج وطرق استعمالها وأيضا درجة تأهيل العمال المستخدمين لهذه الوسائل.

وبالتالي هذا الشكل من التحقيق يتضمن ثلاثة وسائل وهي:

- التحقيق المعمق في مجمل الوضعية الجبائية.
- التحقيق المصوب.

¹محمد قلي فهمية بلول، الرقابة الجبائية بين حتمية الحفاظ على موارد الخزينة العمومية وضرورة حماية حقوق المكلفين بالضريبة، مجلة الاجتهاد لدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 07، العدد 06، ص153.

²حجاج لطيفة، عين قادة فاطيمة، دور الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، شعبة علوم مالية ومحاسبية، محاسبية وجبائية معقدة، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2021، ص5.

- التحقيق المحاسبي.¹

1.2. التحقيق المعمق في مجمل الوضعية الجبائية: يقصد به العمليات التي تستهدف الكشف عن كل فارق بين الدخل الحقيقي للمكلف والدخل المصرح به، حيث يجب إعلام المكلف مسبقا بهذا التحقيق وفق إشعار يتضمن المدة موضوع التحقيق، ومن حق المكلف هنا الاستعانة بمستشار في هذا المجال.²

2.2. التحقيق المصوب: ورد في المادة 20 مكرر-1 من قانون الإجراءات الجبائية أنه يمكن لأعوان الإدارة الجبائية إجراء تحقيق مصوب في محاسبة المكلف بالضريبة لنوع أو عدة أنواع من الضرائب، لفترة كاملة أو جزء منها غير متقدمة أو مجموعة العمليات أو المعطيات المحاسبية لمدة تقل عن سنة جبائية، بالإضافة إلى ما سبق يعتبر التحقيق المصوب رقابة موجهة أقل شمولية وأكثر سرعة وأقل اتساعا من التحقيق في المحاسبة.

خلال هذا النوع من التحقيق لا يطلب من المكلف بالضريبة سوى تقديم وثائق توضيحية على غرار الفواتير والعقود ووصولات الطلبات أو التسليم، ولا يمكن أن ينتج عن هذا النوع من التحقيق بأي حال فحص معمق ونقدي لمجمل محاسبة المكلف بالضريبة.³

3.2. التحقيق المحاسبي: يسمح هذا التحقيق للإدارة الجبائية بالتأكد من صحة وقانونية الكتابات المحاسبية ومقارنتها مع الوضعية الحقيقية للنشاط الممارس، حيث يخرج التحقيق المحاسبي من إطاره الضيق الممثل في المراجعة الشكلية للملفات إلى المراجعة لكل الدفاتر والوثائق المحاسبية بعين المكان، وهذا ما أكدته المادة 190 من قانون الضرائب المباشرة على أن (التحقيق المحاسبي عبارة عن مجموعة من العمليات التي تهدف إلى الفحص بعين المكان الملفات المحاسبية ومقارنتها بعناصر الاستغلال واستثناءا قد نصت المادة 113 من قانون الرسم على رقم الأعمال على أنه يجب أن يتم التحقيق في الدفاتر المحاسبية في عين المكان، ما عدى إذا تم تقديم المكلف طلبا مكتوبا يقضي بعكس ذلك وتم قبوله من طرف المصلحة، أو في حالة القوة القاهرة المثبتة قانونا من طرف المصلحة، لا يمكن للإدارة الجبائية ممارسة التحقيق المحاسبي إلى على المكلفين الملزمين بمسك الدفاتر والوثائق المحاسبية التي فرض القانون التجاري والجبائي مسكها، أي أنه بغياب هذه الوثائق لا يمكن إجراء هذا النوع من

¹ حفاني وهبية، دور الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، مذكر لنيل شهادة ماستر أكاديمي، تدقيق محاسبي ومراقبة التسيير، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، 2015-2016، ص30.

² سوداني فاطمة، باديدي عائشة، رحموني عبد الرحمان، دور الرقابة الجبائية في تحسين جودة التصريحات الجبائية، مذكرة ماستر، جباية المؤسسة، جامعة أدرار، الجزائر، 2013-2014، ص14.

³ مادة 18، قانون الإجراءات الجبائية، المديرية العامة للضرائب، الوزارة المالية، طبعة 2020، ص12.

التحقيق من جهة، ومن جهة أخرى لا يمكن مباشرة التحقيق إلا من طرف أعوان الإدارة الجبائية الذي له على الأقل رتبة مراقب.¹

رابعا: حقوق الإدارة الجبائية والتزامات المكلف بالضريبة:

1. حقوق الإدارة الجبائية:

1.1 حق الاطلاع:

إن الرقابة الجبائية لا تحقق إلا عن طريق الاطلاع على جميع الملفات والوثائق المتعلقة بنشاطات المكلف بالضريبة، وفقا لأحكام المادة 45 من قانون الإجراءات الجبائية الجزائري يسمح حق الاطلاع لأعوان الإدارة الجبائية، قصد تأسيس وعاء الضريبة ومراقبتها، بتصفح الوثائق والمعلومات المنصوص عليها.²

تم التمييز بين حالتين:

2.1 حق الاطلاع لدى الإدارات والهيئات العمومية والمؤسسات:

طبقا للمادة 46 من قانون الإجراءات الجبائية، لا يمكن بأي حال من الأحوال إدارات الدولة والولايات والبلديات والمؤسسات الخاصة وكذا المؤسسات الخاضعة لمراقبة الدولة والولايات والبلديات وكذلك كل المؤسسات والهيئات، أيا كان نوعها وخاضعة لمراقبة السلطة الإدارية، أن تحتج بالسر المهني أمام أعوان الإدارة المالية الذين يطلبون منها الاطلاع على وثائق المصلحة التي توجد في حوزتها.³

3.1 حق الاطلاع لدى المؤسسات المالية والمكلفين بالضريبة الآخرين:

طبقا للمادة 51 من قانون الإجراءات الجبائية، يجب على المؤسسات أو الشركات القائمين بأعمال الصرف والصرفيين وأصحاب العمولات، وكل الأشخاص أو الشركات أو الجمعيات أو الجماعات المتحصل بصفة اعتيادية على الودائع للقيم المنقولة، أن يرسلوا إشعارا خاصا للإدارة الجبائية، بفتح وإقفال كل حسابات إيداع السندات أو القيم

¹ سعيداني محمد السعيد، مجله الدراسات القانونية، الرقابة الجبائية ودورها في محاربة الغش والتهرب الضريبي، العدد، 2، 2015، كلية

العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الأغواط، الجزائر، ص50، 51.

² المادة 45، قانون الإجراءات الجبائية، المديرية العامة لضرائب، وزارة المالية، ص23.

³ المادة 46، قانون الإجراءات الجبائية، المديرية العامة لضرائب، وزارة المالية، ص23.

أو الأموال أو حساب التسبيقات أو الحسابات الجارية أو حسابات العملة الصعبة أو أي حسابات أخرى تسيروها مؤسساتهم بالجزائر.¹

4.1 حق الاطلاع لدى الغير:

طبقا للمادة 58 من قانون الإجراءات الجبائية، يتعين على كل شخص أو شركة تقوم بعملية الوساطة من أجل شراء أو بيع عقارات أو محلات تجارية أو تشتري بصفة اعتيادية، باسمها ونفس الممتلكات التي تصبح مالكة لها لإعادة بيعها، وأن تتقيد قصد ممارسة أعوان الإدارة التسجيل لحق الاطلاع.²

5.1 حق الرقابة:

يعتبر حق الرقابة من أهم الضمانات الممنوحة للإدارة الضريبية حيث تراقب الإدارة الجبائية التصريحات والمستندات المستعملة لفرض كل ضريبة أو حق أو رسم أو إتاوة، كما يمكن أن تمارس حق الرقابة على المؤسسات والهيئات التي ليس لها صفة التاجر، والتي تدفع أجورا أو أتعابا أو مرتبات مهما كانت طبيعتها، يتعين على المؤسسات والهيئات المعنية أن تقدم للإدارة الجبائية بناء على طلبها، الدفاتر والوثائق المحاسبية التي تتوفر عليها. تتم ممارسة حق الرقابة على مستوى المنشآت والمؤسسات المعنية، خلال ساعة فتحها للجمهور وساعات ممارسة نشاطها.³

6.1 حق المعاينة:

من المادة 34 من قانون الإجراءات الجبائية، "من أجل ممارسة حقها في الرقابة وعندما توجد قرائن تدل على الممارسات التدليسية، يمكن للإدارة الجبائية أن ترخص ضمن الشروط المبينة في المادة 35 أدناه للأعوان الذين لهم على الأقل رتبة مفتش أو مؤهلين قانونا القيام بإجراءات المعاينة في كل المحلات قصد البحث والحصول وحجز كل المستندات والوثائق والدعائم أو العناصر المادية التي من شأنها أن تبرر التصرفات الهادفة إلى التملص من الوعاء والمراقبة ودفع الضريبة".⁴

¹المادة 51، قانون الإجراءات الجبائية، المديرية العامة لضرائب، وزارة المالية، ص24.

²المادة 58، قانون الإجراءات الجبائية، المديرية العامة لضرائب، وزارة المالية، ص26.

³المادة 18، قانون الإجراءات الجبائية، المديرية العامة لضرائب، وزارة المالية، ص09.

⁴المادة 34، قانون الإجراءات الجبائية، المديرية العامة لضرائب، وزارة المالية، ص17.

7.1 حق استدراك الأخطاء:

يتمثل هذا الحق بتعديلها أو فرض ضرائب جديدة في حالة تقديم المكلف لمعلومات ناقصة أو خاطئة. قد نصت المادة 327 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، يجوز استدراك كل خطأ يرتكب سواء في نوع الضريبة أو في مكان فرضها، بالنسبة لأي كان من الضرائب والرسوم المماثلة عن طريق الجداول، وذلك إلى غاية انتهاء السنة الثانية التي تلي السنة التي يصدر فيها قرار القاضي بالإعفاء من الضريبة الأولى.¹

2. التزامات المكلف بالضريبة:

يخضع المكلف بالضريبة إلى نوعين من الالتزامات هما:

1.2 التزامات الجبائية:

أ- **التصريح بالوجود:** على الشركات أن يقدموا في أيام الثلاثين الأولى من بداية نشاطها إلى مفتش الضرائب التابعين له تصريحاً مطابقاً للنموذج الذي تقدمه الإدارة.

ب- **التصريح بالنتائج:** يجب أن يقوم المكلفون المعنيون بالضريبة على أرباح الشركات بتقديم تصريح في كل سنة، يقدم هذا التصريح من طرف الإدارة وهذا ما يسمح بمتابعة ومراقبة وتصحيح نتائجهم الجبائية الخاصة بالدورة السابقة، ويجب أن يقدم هذا التصريح لأقرب مفتشية ضرائب قبل 4/1 من سنة الخسوع.

ج- **التصريح في حالة التنازل أو إلغاء المؤسسة:** في حالة تنازل أو التوقف عن جزء أو كل النشاط الخاضع لنظام الضريبي المفروض على الربح الحقيقي، تؤسس مباشرة الضريبة المستحقة على الأرباح التي مازالت لم تفرض عليها الضريبة، ولهذا يجب على المكلفين بالضريبة أن يشعروا المفتش بالتنازل أو التوقف عن النشاط في أجل 10 أيام كما هو محدد، ويجبروه بالتاريخ الذي أصبح أو سيصبح فيه هذا التنازل أو التوقف فعلياً.²

¹مادة 327، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، ص 72.

²حجاج لطيفة، عين قادة فطيمة، نفس المرجع السابق، ص 19.

2.2 الالتزامات المحاسبية: تتمثل الالتزامات الجبائية فيما يلي:

أ- دفتر اليومية: أجب القانون التجاري مسك دفتر اليومية في المادة (09): كل شخص طبيعي أو معنوي له صفة تاجر ملزم بمسك دفتر اليومية، يعد فيه يوميا بيوم العمليات المقامة وشرط أن يحفظ هذا الدفتر، وكل المستندات التي تسمح بالتحقيق في هذه العمليات.

دفتر اليومية دفتر موقع من طرف القاضي التجاري لدى المحكمة فيما يخص الأشخاص الذين يقومون بأرباح غير التجارية فدفتر يوميتهم موقع من طرف رئيس مصلحة الضرائب الموجود في مقر نشاطهم.

ب- دفتر الجرد: هو كدفتر اليومية يجبر كذلك القانون التجاري بالزامية مسك دفتر الجرد، والذي ينص بإجراء الجرد على جميع عناصر الأصول والخصوم السنوية بصفة مدققة والجرد يسمح برصد جميع الحسابات من أجل إنجاز الميزانية الختامية وكذلك معرفة وضعية المؤسسة (ربح/خسارة).

ج- حفظ الدفاتر المحاسبية والسندات المرسلة: طبقا لقانون التجاري فإنه يجب الاحتفاظ بالدفاتر المحاسبية وسندات المراسلة والصور المطابقة للرسائل لمدة 10 سنوات، لذا كل محاسبة تقدم إلى الإدارة الجنائية يجب أن تتوفر فيها ثلاثة قواعد أساسية وهي:

صحة التصريح، القانونية، مصادقة.¹

المطلب الثاني: المعلومات المحاسبية

الهدف من المعلومات المحاسبية هو زيادة المعرفة لدى مستخدميها فهي تطلب وفقا لجودتها وملاءمتها لعملية صنع القرار، فجودة المعلومات من أهم العوامل التي ينظر إليها عند العرض والطلب على المعلومات المحاسبية.

أولاً: مفهوم وأنواع المعلومات المحاسبية:

1. مفهوم المعلومات المحاسبية:

يختلف الباحثون في تعريفهم للمعلومات المحاسبية وفي هذا المطلب سنتطرق إلى ذكر مجموعة من التعاريف:

¹العمرى عادل، وهابي فراس، دور الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، مذكرة ماستر، تخصص محاسبة وجبائية معمقة، قسم المالية والمحاسبة، جامعة محمد بوضياف لمسيلا، 2019-2020، ص 41.

عرفها سيد عطا الله السيد أنها: " كل المعلومات الكمية وغير كمية التي تخص الأحداث الاقتصادية التي تتم معالجتها والتقرير عنها بواسطة نظم المعلومات المحاسبية في القوائم المالية المقدمة لجهات الخارجية وفي كما خطط التشغيل والتقارير المستخدمة داخليا".¹

عرفها طلال محمد علي الججاوي "هي نتائج لمعالجات تمت على مجموعة من البيانات حتى أصبحت لها القدرة على الفهم وتغيير معرفة متخذ القرار".²

2. أنواع المعلومات المحاسبية

يمكن تبويب أنواع المعلومات المحاسبية كما يلي:

- معلومات تاريخية (مالية)؛
- معلومات عن التخطيط والرقابة؛
- معلومات لحل المشكلات.

1-2. المعلومات التاريخية (المالية): هي معلومات تختص بتوفير سجل الأحداث الاقتصادية التي تحدث نتيجة العمليات الاقتصادية التي تمارسها الوحدة الاقتصادية، لتحديد وقياس نتيجة النشاط (ريح أو خسارة) عن فترة مالية معينة وعرض المركز المالي في تاريخ معين لبيان سيولة الوحدة الاقتصادية ومدى الوفاء بالتزاماتها. ويلاحظ أن هذه المعلومات تهتم بتسجيل التكاليف والإيرادات بعد حدوثها، وبما يعني أن المعلومات الفعلية تتعلق بالأحداث الاقتصادية كما وقعت كما أنها تركز على الاستخدام الخارجي (من قبل الجهات الخارجية) بصورة أكبر.

رغم الإقرار بأهمية هذه المعلومات فإنه من المفضل للأغراض العلمية أن يتم الإعلام بالأمر مقدما لكي يمكن اتخاذ القرار قبل أن يصبح الأمر متأخرا، وهو ما يعد عملا مفيدا يمكن إن يقوم به المحاسب نظرا لعدم القدرة على تغيير الماضي.

إضافة إلى ذلك فإن المعلومات التاريخية تقيّد الإدارة في عمل مقارنات بين فترة وأخرى وكذلك في اكتشاف الانحرافات (التي يمكن أن تحدث) عن طريق مقارنتها بمعلومات التخطيط المحددة مقدما. ويمكن أن يقوم بتقديم هذا النوع من المعلومات نظام المحاسبة المالية بدرجة الأساس.

¹ سيد عطا الله السيد، نظم المعلومات المحاسبية، دار الراجحة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2009م-1430هـ، عمان-دار الراجحة للنشر والتوزيع، سنة 2009، ص 77.

² طلال محمد علي الججاوي، رافد كاظم نصيف العبيدي، قياس جودة المعلومات المحاسبية من وجهة نظر معديها ومستخدميها، دار الأيام للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2017، دار الراجحة للنشر والتوزيع سنة 2015، ص 17.

2-2. المعلومات عن التخطيط والرقابة: هي معلومات تختص بتوجيه اهتمام الإدارة إلى مجالات وفرص تحسين الأداء وتحديد المجالات وأوجه انخفاض الكفاءة لتشخيصها واتخاذ القرارات المناسبة لمعالجتها في الوقت المناسب، يتم ذلك من خلال وضع التقديرات اللازمة لإعداد البرامج الموازنات التخطيطية والتكاليف المعيارية، حيث تبرز الموازنات التخطيطية الوضع المالي للوحدة الاقتصادية في اللحظة التاريخية المقبلة، فضلا عن استخدامها في أغراض الرقابة وتقييم الأداء وتحديد مسؤولية الأفراد جبائيا مساءلتهم محاسبيا، أما التكاليف المعيارية فتهمم بالتحديد المسبق لمستويات النشاط بغرض تسهيل عملية المحاسبة لكل مستوى من المستويات الإدارية من خلال الاعتماد على مراكز التكلفة وتحميل التكاليف الإضافية...الخ.

يلاحظ أن هذه المعلومات تتعلق بالأنشطة الدورية المتكررة في مجالات التكلفة وتحميل التكاليف الإضافية...الخ.

كما يلاحظ أن هذه المعلومات تتعلق بالأنشطة الدورية المتكررة في مجال التخطيط والرقابة يحث أنها تهتم بالأداء الجاري والمستقبلي من خلال مساعدتها في تجهيز التوقعات للمستقبل ومقارنة النشاط الجاري بأرقام الخطة لتحديد الانحرافات وتحليلها والبحث في أسبابها وتحديد المسؤول عنها واتخاذ القرارات التصحيحية بشأنها قبل فوات الأوان.

يمكن إن يقوم بتقديم هذا النوع من المعلومات كل من:

- نظام محاسبة التكاليف عندما تكون المعلومات متعلقة بالتخطيط قصير الأجل من خلال نظام محاسبة التكاليف الفعلية والتكاليف المعيارية؛
- نظام المحاسبة الإدارية من خلال نظام الموازنات التخطيطية؛
- نظام الرقابة الداخلية.¹

معلومات لحل المشكلات: هي تتعلق بتقييم بدائل القرارات والاختيار بينهما، وتعتبر ضرورية للأمور غير الروتينية (أي التي تتطلب إجراء التحليلات المحاسبية الخاصة أو التقارير المحاسبية الخاصة) وبذلك فهي تتسم بعدم الدورية، عادة ما تستخدم هذه المعلومات في التخطيط طويل.²

¹ سيد عطا الله السيد، نفس المرجع السابق، ص 81.

² سليمان عبد الحكيم، دور جودة المعلومات المحاسبية في ترشيد قرار الاستثمار في ظل النظام المحاسبي والمالي الجديد، مذكرة دكتوراه، محاسبة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2019-2020، ص 146.

ثانيا: مفهوم جودة المعلومات المحاسبية

1. تعريف: جودة المعلومات المحاسبية

عرفها خليل بأنها: " تعني ما تتمتع به هذه المعلومات من مصداقية وما تحققه من منفعة للمستخدمين وأن تخلو من التحريف والتضليل وأن تعد في ضوء مجموعة من القوانين والرقابية والمهنية والفنية بما يساعد على تحقيق الهدف من استخدامها".¹

كما يمكن تعريف جودة المعلومات المحاسبية بأنها: "تلك الخصائص التي يجب أن تتسم بها المعلومات المحاسبية، والمعبر عنها بالفائدة المرجوة منها في إعداد التقارير المالية في تقييم نوعية المعلومات، التي تنتج عن تطبيق الطرق والأساليب المحاسبية البديلة".²

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن جودة المعلومات المحاسبية تعد كمييار يمكن على أساسه الحكم على مدى تحقيق المعلومات المحاسبية لأهدافها.

2. خصائص جودة المعلومات المحاسبية:

تتمثل خصائص جودة المعلومات المحاسبية في الخصائص الأساسية والخصائص الثانوية

1.2. الخصائص الأساسية:

تتمثل الخصائص الأساسية لجودة المعلومات المحاسبية في:

- أ- **الملائمة:** تعني وجود ارتباط منطقي بين المعلومات وبين القرارات موضوع الدراسة، أي بمعنى قدرة المعلومات على إحداث التغيير في اتخاذ القرارات.
- المعلومات المحاسبية الملائمة تمكن مستخدميها من:
- تكوين توقعات عن النتائج التي سوف تترتب على الأحداث الماضية او الحاضرة أو المستقبلية.
- تعزيز التوقعات الحالية أو إحداث تغيير في هذه التوقعات، وهذا يعني أن المعلومات الملائمة تؤدي إلى التقليل من درجة عدم التأكد بالنسبة للقرارات محل الدراسة.
- تقييم نتائج القرارات التي بنيت على هذه القرارات.
- تحسين قدرة متخذ القرار على التنبؤ بالنتائج المتوقعة في المستقبل وتعزيز أو تصحيح التوقعات السابقة والحالية.

¹طلال محمد علي الججاوي، دافد كاظم نصيف العبيدي، نفس المرجع السابق، ص74.

²بوديسة سعاد، حمزة زكرياء، دور المراجعة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، مذكرة ماستر، محاسبة وجبائية، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعرييج، 2016-2017، ص24.

- ب- القدرة التنبؤية للمعلومات: وتعني احتواء المعلومات على القدرة التنبؤية، وبالتالي تمكين مستخدمي المعلومات من الاستشراف أو تقدير المستقبل وتكوين صورة احتمالية (تقديرية) عنه، فالمعلومات الجيدة هي التي تمكن المستخدم من تكوين التوقعات عن النتائج المستقبلية وتحسين إمكانياتها وقدراته في هذا المجال.¹
- ج- التغذية العكسية للمعلومات: تملك المعلومات قيمة استردادية عندما يكون لها القدرة على تعبير أو تصحيح التوقعات الحالية أو المستقبلية كما يطلق عليها بالتغذية العكسية.
- د- التوقيت المناسب: يقصد بخاصية التوقيت المناسب للمعلومات هو توفير المعلومات في حينها.
- هـ- الموثوقية: أي إمكانية الوثوق بالمعلومات من طرف مستخدميها وخلق حالة من الاطمئنان لديهم للاعتماد عليها في اتخاذ القرارات، هذه الثقة تتجسد إذا كانت خالية من الأخطاء الجوهرية وغير متميزة في عرض الحقائق.

يمكن الوثوق بالمعلومات إذا توفرت فيها ثلاثة خصائص:

- صدق التعبير عن النشاط: أي أن تكون المعلومات المحاسبية المعبرة عن الأحداث الخاصة بها بصورة سليمة وخالية من أي تلاعب متعمد؛
- الحياد: أي عدم التأثير على عملية الحصول على المعلومات لتخدم طرف على حساب الآخر؛
- قابلية التحقق: يقصد بذلك أن النتائج المتوصل إليها من طرف أي شخص هي نفسها إذ ما تم استخدام نفس الطرف والأساليب في قياس المعلومات المحاسبية، وتظهر أهم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.²

2.2 الخصائص الثانوية: وتتمثل الخصائص الثانوية في:

- أ- الثبات: نقول عن المعلومات المحاسبية أنها تتميز بثبات عندما تستخدم نفس الطرق والأساليب في قياس وتوصيل المعلومات المحاسبية من فترة لأخرى، أذا ما دعت الحاجة إلى أي تغيير فيجب الانتباه إلى ذلك من أجل أخذ بعين الاعتبار من قبل المستخدم.³
- ب- قابلية المعلومات للمقارنة: تؤدي هذه الخاصية إلى تمكين من يستخدمون المعلومات المحاسبية المالية من التعرف على الأوجه الحقيقية للتشابه والاختلاف بين أداء المنشأة وأداء المنشآت الأخرى خلال فترة

¹ محمد أنس بطل، جودة المعلومات المحاسبية وأثرها على اتخاذ القرارات المالية، جامعة حلب، 2019، ص ص 18-19.

² بن مبارك خليفة، حشروف علي، جودة المعلومات المحاسبية كآلية لتحسين الأداء المالي في المؤسسة، ماستر أكاديمي في العلوم المالية والمحاسبية، جامعة برج بوعرييج، كلية العلوم الاقتصادية وتجارو وعلوم التسيير، محاسبة وتدقيق، 2018-2019، ص 10.

³ المؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية، الاردن، دار المسيرة، الطبعة الأولى، 2006، ص 18.

زمنية معينة، كما تمكنهم من مقارنة أداء المنشأة نفسها فيما بين الفترات الزمنية المختلفة، تنشأ أوجه التشابه والاختلاف نتيجة تشابه واختلاف الظروف والأحداث التي تتأثر بها المنشأة المختلفة أو الظروف التي تتأثر بها نفس المنشأة خلال فترات الزمنية المتعاقبة.

ج- **قابلية المعلومات للفهم والاستيعاب:** لا يمكن الاستفادة من المعلومات إذا كانت غير مفهومة لمن يستخدمها، وتتوقف إمكانية فهم المعلومات على طبيعة البيانات التي تحتويها القوائم المالية وكيفية عرضها من ناحية كما تتوقف على قدرات من يستخدموها وثقافتهم من ناحية أخرى. وبالتالي فإنه يتعين على من يضعون معايير محاسبية كما يتعين على من يقيمون بإعداد القوائم المالية أن يكونوا على بينة من القدرات من يستخدمون هذه القوائم وحدود تلك القدرات، وذلك حتى يتسنى تحقيق اتصال الذي يكفل إبلاغ البيانات التي تشملها تلك القوائم.¹

3. العوامل المؤثرة على جودة المعلومات المحاسبية:

هناك عدة عوامل مؤثرة في جودة المعلومات المحاسبية وهي كما يلي:

3.1 العوامل البيئية (بيئة المحاسبية)

من العوامل البيئية التي تؤثر في جودة المعلومات المحاسبية:

أ- **العوامل الاقتصادية:** يجب أن يكون لكل القرارات المرتبطة بالسياسات المحاسبية نتائج اقتصادية، وإذا لم يترتب مثل تلك النتائج فلن يكون هناك سبب لأي من هذه القرارات، وتنتهي النتائج المرغوبة في تحسين المعلومات المتاحة للمستثمرين والمستخدمين الآخرين للمعلومات وتكون النتيجة اتخاذ القرارات الاقتصادية صحيحة في تخفيض التكاليف التي يتحملها مستخدمو المعلومات لجمع المعلومات.

ب- **العوامل الاجتماعية:** تتأثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ببعض القيم الاجتماعية اتجاه المجتمع نحو الاهتمام بالسرية في القوائم المالية فالسرية تؤثر على نشر المعلومات المحاسبية.

ج- **العوامل الثقافية:** الجدير بالذكر أنه كلما تغير المستوى الثقافي لكل بلد كلما تغير أيضا الهيكل والنظم للعمليات المحاسبية، ومن أهم هذه العوامل الثقافية المستوى التعليمي، ووضع المنظمات المهنية إذ يعد المستوى التعليمي أحد العوامل الثقافية التي تؤثر في ممارسة المحاسبة والتدقيق بشكل عام والخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في التقارير المالية بشكل خاص.

¹سيد عطا الله السيد، مرجع سبق ذكره، ص 111-112.

د- **العوامل القانونية:** تتأثر الممارسة المحاسبية سواء في منهجيتها أو تطبيقاتها المحاسبية بشدة بالمنظمات المرتبطة بقوانين الشركات والتشريعات القانونية والضريبية والمقاييس التنظيمية الأخرى، ولا شك أن تلك التشريعات القانونية قد زادت من إمكانية مقارنة ومنفعة تلك المعلومات المحاسبية.¹

هـ- **العوامل السياسية:** إن العوامل السياسية للبيئة المحاسبية لها تأثير على الهياكل والعمليات المحاسبية لأنها تلزم بتحديد الاحتياجات من المعلومات المحاسبية لمستخدمي التقارير المالية التي تتلاءم مع الأوضاع السياسية لكل بلد من البلدان التي تغلب عليها وجهة نظر معينة، وعلى المؤسسات تطوير إمكانياتها وقدراتها نحو تحقيق هذه الاحتياجات بحيث يتم القضاء على أي تعارض بين ما هو مطلوب من المعلومات وبين ما هو ممكن تحقيقه.

2.3 **العوامل المتعلقة بالمعلومات:** تتأثر جودة التقارير المالية بمدى توافر عدد من الخصائص والصفات للحكم علي منفعتها في اتخاذ القرار إذ حددت نشرة معايير المحاسبية المالية (FASB-1980) الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية والتي بموجبها تم التمييز للمعلومات الأقل والأكثر منفعة في اتخاذ القرارات، ومن العوامل المتعلقة بمعلومات المحاسبية في الوقت الحاضر استخدام الحاسوب في إدخال ومعالجة وعرض المعلومات، وكذلك الانتشار الواسع والسريع للإنترنت مما أدى إلي انخفاض كلفة الإنتاج والحصول علي المعلومات وزيادة كمية المعلومات الملبية لاحتياجات المستخدمين، إتاحة تلك المعلومات لعدد كبير من المستخدمين لها في العالم في الوقت المناسب.²

¹ عبد الباسط مداح، أثر جودة المعلومات المحاسبية في الكشف عن الفساد المالي في ظل تبني حوكمة الشركات، مذكرة دكتوراه، مالية ومحاسبة، جامعة محمد بوضياف، لمسيلة، 2017-2018، ص ص 96-97.

² سليمان عبد الحكيم، مرجع سابق، ص 157.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

سننتظر في هذا المبحث إلى مجموعة من الدراسات العربية والأجنبية ومجلات الذي تناولت موضوعنا محل الدراسة أو جزء منه.

المطلب الأول: الرسائل الجامعية باللغة العربية

العنوان: دور جودة المعلومات المحاسبية في ترشيد قرار الاستثمار في ظل النظام المحاسبي والمالي الجديد، أطروحة دكتوراة، تخصص محاسبة، جامعة محمد خضير، بسكرة، 2020/2019.
هدفت هذه الدراسة:

إن دور جودة المعلومات المحاسبية المحققة في ظل النظام المحاسبي المالي في ترشيد القرارات الاستثمارية في المؤسسة الاقتصادية تبيان أن للقوائم والتقارير المالية أهمية الكبيرة في ترشيد القرارات الاستثمارية، وذلك كون متخذي القرارات الاستثمارية يعتبرون مخرجات النظام المحاسبة المالي توفر معلومات محاسبية تتصف بالجودة وتساعدهم علي اختيار القرار الاستثماري المناسب بغية تعظيم المكاسب، وعليه فانه يمكن القول إن المعلومات المحاسبية المفصح عنه تمثل اليوصلة والمؤشر الاستراتيجي للمستثمر، سواء كانت معلومات أساسية أو معلومات إضافية مكملة، خاصة في ظل النظام المحاسبي المالي الذي فرض علي المؤسسات تقديم معلومات ذات جودة عالية وبالتالي تمكين المستثمرين من ترشيد قراراتهم.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج:

أهمها:

1. إن الإصلاحات المحاسبية التي قانت بيها الجزائر واعتمادها النظام المحاسبي المالي المستمد من المرجعية الدولية كان استجابة للتحويلات التي يشهدها الاقتصاد الوطني وتوجيه نحو الاقتصاد الرأسمالي، وكذلك الرغبة في مسايرة التطورات التي تشهدها الممارسات المحاسبية على المستوى الدولي، هذا من وجهة، والسعي نحو توفير معلومات محاسبية ذات جودة تلبي احتياجات مختلف مستخدميها في ظل الواقع الاقتصادي المحلي والدولي الجديد.
2. تعتبر الخصائص النوعية مكونا هاما في الإطار التصوري شأنها شأن الفروض المحاسبية وهي تمثل لبنة أساسية يستند عليها عند بناء المعايير المحاسبية، وبالتالي فيجب على النظام المحاسبي المالي إذا أراد إصدار معايير محاسبية ذات جودة مستقبلا التحسين المستمر لهذا بناء الإطار التصوري الدولي الذي يقدم

ما تم التوافق حوله فيما يخص المفاهيم والاجتهاد النظرية في مجال المحاسبة، مع الأخذ بعين الاعتبار لخصوصيات المحلية.

3. اعتماد النظام المحاسبي لطريقة القيمة العادلة "القيمة الحقيقية" والتي تعتبر طريقة نوعية ومميزة في مجال التقييم، سيسمح بعد تطبيقها بإظهار بنود القوائم المالية بقيمتها الحقيقية، مما يجعل القوائم المالية أكثر كفاءة ومصداقية ففي التعبير عن واقع المؤسسة بشرط توفر كل العناصر التي تسمح بالتطبيق السليم لهذه الطريقة.

4. تعرض البيانات المحاسبية في القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي بطريقة ملائمة وسهلة الفهم وقابلة للمقارنة تسمح لمختلف مستخدميها بالاعتماد في اتخاذ قراراتهم.

5. يعتمد المستثمرين في اتخاذ قراراتهم بشكل أساسي على المعلومات المحاسبية المفصح في القوائم المالية والتقارير المالية للمؤسسات.

6. القرار الاستثماري لا يعتمد فقط على المعلومات المحاسبية بل يحتاج إلى معلومات من مصادر أخرى، ولكي يكون القرار الاستثماري أكثر رشاد يجب الاعتماد على كل هذه المعلومات وكذلك يجب تنوع في الاستثمارات بين مختلف الأوراق المتاحة، فكلما كان هناك تنوع كلما قلت المخاطرة.

بعنوان: أثر تطبيق متطلبات الرقابة الجبائية علي تحسين فاعلية التدقيق المحاسبي لغرض الضريبة، أطروحة دكتوراة، تخصص، محاسبة وتدقيق، جامعة، فرحات عباس سطيف، 2021/2020.
هدفت هذه الدراسة إلي:

تبيان دور الرقابة الجبائية في تحسين فاعلية التدقيق المحاسبي لغرض الضريبة، باعتبارها وسيلة أو أداة من أدوات تصحيح التصريحات الجبائية للمكلفين من اجل القضاء أو التقليل من حجم التهرب والغش الضريبي، وكذا المحافظة علي حقوق الخزينة العمومية، حيث تم تطرق في هذه الدراسة للمتطلبات الوظيفية التي تتطلبها عملية الرقابة الجبائية، بدء بتوفير القواعد والآداب المهنية التي تحكم الوظيفة، وتوفر المتطلبات الأساسية لممارسة مهمة الرقابة الجبائية، وتوفر برامج لتطوير الأداء، وصولا لتوفير نظام للرقابة الإدارية علي أداء الوظائف والمهام المتعلقة بعملية الرقابة الجبائية.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج:

أهمها:

1. إن التدقيق المحاسبي لغرض الضريبة يعد من أهم الوسائل الرقابية التي تنتهجها الإدارة الجبائية. في التأكد من صحة التصريحات المقدمة من طرف المكلف. واسترجاع حقوق الخزينة العمومية.

2. حيث تبين من خلال هذه الدراسة دور وأهمية التزام أعوان الرقابة الجبائية عند القيام بالتدقيق في محاسبة المكلف بقواعد السلوك المهني كالنزاهة والاستقامة والصدق والحياد.
3. تبين من خلال هذه الدراسة أهمية صياغة التشريع الضريبي بمنتهي الوضوح والدقة. بما لا يدع مجالاً للتأويل من جانب أعوان الرقابة الجبائية أو من جانب المكلفين. وبالتالي يتم القضاء على إي لبس يقود إلى نزاع بين الطرفين نتيجة ثغرات في القانون.
4. وتبين من خلال الدراسة إن توفر المتطلبات الرقابة الجبائية يساهم بدرجة كبيرة في تحسين فاعلية التدقيق المحاسبي لغرض الضريبية، وهو ما يؤكد الفرضية الرئيسية للبحث.
5. إن توفر نظام للحوافز سواء المادية أو المعنوية وتوفير بيئة عمل تساعد أعوان الرقابة الجبائية على أداء مهامهم عامل مهم في عملية الرقابة الجبائية، خاصة في مجال تحقيق الرضي الوظيفي.

العنوان: دور الرقابة الجبائية في تحسين جودة التصريحات الجبائية، مذكرة ماستر، تخصص، محاسبة وجبائية، جامعة برج بوعريج، 2015/2016.
هدفت هذه الدراسة إلى:

نتيجة لتبني نظام التصريحي، ظهرت الرقابة الجبائية كأهم وانجح وسيلة ردعية ووقائية لمكافحة وتعطيل كل طرق التظليل والتحايل المستعملة من طرف المكلفين، من هذا المبدأ. يتجسد الدور الأساسي الذي تلعبه عملية الرقابة الجبائية، والمتمثل في ضبط عملية التصريح والكشف عن مختلف الانحرافات التي تتضمنها التصريحات، وتم اكتشاف العلاقة بين الرقابة الجبائية ومساهمتها في تحسين مردودية التحصيل الضريبي، حيث أن عنصر هام ضمن النظام الضريبي التصريحي وذلك بإدائها بعدالة وفعالية التي تبني على مدي صحة ومصداقية المعلومات التي يقدمها المكلف بالضريبة، حيث تعمل الرقابة على اكتشاف المخالفات والتصريحات والتجاوزات المرتكبة بهدف دفع المكلفين إلى التصريح بالمعلومات الكاملة والصحيحة عن المداخل التي يحققونها.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج:

أهمها:

1. تعتبر الرقابة الجبائية أهم وسيلة في يد الإدارة الضريبية بشكل خاص والحكومة بشكل عام لضبط سير النظام الجبائي، تتم عملية الرقابة الجبائية من طرف مصالح جبائية مخولة قانوناً بذلك.
2. مفهوم جودة التصريحات مرتبط بشكل كبير بالمعلومات المحاسبية المعتمدة لتأسيس هذه الأخيرة، حيث يمكن قياس الجودة بمدى توافر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.
3. يمكن إن يشكل افتقار التصريحات الجبائية إلى البساطة والوضوح وعدم كفاية الإرشادات المرفقة بيه صعوبة لدي المكلفين بالضريبة في التعامل معه.

4. تحسين العلاقة بين كل من الإدارة الضريبية والمكلفين من شأنها إن تساعد على تعزيز الثقة من مختلف عناصر المجتمع الجبائي.

5. النظام الجبائي الجزائري يتسم بعدم الاستقرار في منظومة التشريعية، فعدم الاستقرار هذا يخلق حالة عدم الثقة لدي المكلفين.

أما فيما يخص أوجه الشبه والاختلاف بين الدراسات السابقة الذكر ومذكرتنا فهي موضحة في الجدول الموالي كما أن هذا الجدول يوضح ما استفدنا من هذه الدراسات.

الجدول رقم 01: المقارنة بين دراستنا والرسائل الجامعية باللغة العربية

الدراسة السابقة	أوجه الشبه	أوجه الاختلاف	كيفية الاستفادة
ذبيح محمد أمين	دراسة على مستوى مديرية الضرائب. تشابه في الإطار المفاهيمي والقانوني للرقابة الجبائية دراسة الميدانية في التحقيق المحاسبي	الحدود الزمانية 2021/2020	الاستفادة من ناحية المراجع
بلعباسي مريم ولعرابة كريمة	دراسة على مستوى مديرية الضرائب برجوع عريج. تشابه في الأدبيات النظرية	دراسة ميدانية تخص السنوات 2015/2010 دراسة ميدانية وفق طريقة الرقابة الشاملة	الاستفادة من المضمون
سليمان عبد الحكيم	تشابه في الأدبيات النظرية حول جودة المعلومات المحاسبية	دراسة حالة في مؤسسة اقتصادية-الجزائر - اختلاف في الفترة الزمنية لدراسة 2019/2015 الدراسة الميدانية حول واقع الاستثمار والإفصاح وجودة المعلومات المحاسبية في مجمع صيدال.	الاستفادة من حيث المعلومات حول جودة المعلومات المحاسبية

المصدر: من إعداد الطالبتين

المطلب الثاني: المقالات العلمية باللغة العربية

العنوان: الرقابة الجبائية بين حتمية الحفاظ على موارد الخزينة العمومية وضرورة حماية حقوق المكلفين بالضريبة، مجلة: الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد: 07، العدد: 06، السنة: 2018. هدفت هذه الدراسة إلى:

ركزت هذه الدراسة حول فعالية هذه الرقابة على حفاظ على موردا الخزينة العمومية، وأهميتها في التصدي لكل من يسعى لاستعمال مختلف الحيل والمناورات للتهرب عن دفع ما عليه ديون لصالح خزينة الدولة، وفي المقابل البحث عن مدى إقرار المشرع ل ضمانات وحقوق لصالح المكلف بالضريبة إثناء اتخاذ مصالح الإدارة الضريبية لإجراءات الرقابة في مواجهة المكلف بالضريبة. واتضح من خلال هذه الدراسة إن الرقابة الجنائية وسيلة هامة في يد الإدارة الضريبية تستعملها للتأكد من مدى التزام المكلفين بالخضوع للضرائب المحدد قانونا، ومن اجل مراقبة كل من يسعى للتهرب والتملص عن دفع ما عليه من ديون لصالح الخزينة العمومية.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج:

أهمها:

1. غموض النصوص القانونية المتعلقة بالرقابة مع وجود فراغات قانونية يستغلها بعض المكلفين للتهرب عن دفع الضريبة.
2. نقص الإمكانيات المادية والبشرية لدى مختلف مديريات الضرائب لاسيما على المستوى المحلي، مما أثر سلبا على اتخاذ الإجراء الرقابي المناسب في الوقت المناسب.
3. من أهم مؤشر يقيد فعالية هذه الرقابة إن المشرع اقر بضمانات جد مهمة للحفاظ على حقوق المكلفين بالضريبة، لكن في جانب آخر وبقراءة عكسية يتبين لنا إن هذه الضمانات بالنسبة للمكلف إلا أنها قد تؤثر سلبا على ضمان رقابة فعالة ضد بعض المكلفين الذين يستعملون هذه الضمانات من اجل التملص عن دفع الضرائب.
4. نقص الإمكانيات المادية وبشرية لدى مختلف مديريات الضرائب لاسيما على المستوى المحلي، مما أثر سلبا على اتخاذ إجراء الرقابي المناسب في الوقت المناسب، خاصة بالنسبة للإجراءات التي تكون مفيدة بمدة زمنية محددة بالإضافة إلى نقص الكفاءة لدى أعوان هذه الهيئات بدليل إن كثير من القضايا التي تعرض على جهاز القضاء يتبين بعد إجراء التحقيق القضائي إن الأعوان المكلفين بالتحقيق قد وقعوا في أخطاء إثناء فرض الضريبة أو إثناء اتخاذ إجراءات التحصيل الجبري.

العنوان: أثر جودة المعلومات المحاسبية التي يقدمها النظام المحاسبي على اتخاذ القرارات بمصنع اسمنت زلتين، مجلة: العلوم الإنسانية والطبيعية، العدد:4، السنة:2022.

هدفت هذه الدراسة إلى:

توضيح العلاقة بين جودة المعلومات المحاسبية وعملية اتخاذ القرارات بالمصنع ومعرفة مدى تأثير جودة المعلومات المحاسبية في اتخاذ هذه القرارات، حيث تم تأكد من خلال هذه الدراسة من إن النظام المحاسبي المتبع بالمصنع يوفر التقارير المالية المناسبة لمتخذي القرارات.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج:

أهمها:

1. المعلومات المحاسبية التي يوفرها النظام المحاسبي تؤثر في متخذ القرار بشكل كبير.
2. يوفر النظام المحاسبي الآلي المتبع معلومات محاسبية ذات جودة عالية وأفضل من النظام المحاسبي اليدوي.
3. إدخال الميكنة بالمصنع يساهم بشكل كبير في رفع كفاءة النظام المحاسبي ومخرجاته.
4. يعمل النظام المحاسبي لمصنع الاسمنت على تقديم المعلومات المالية المناسبة لاتخاذ القرارات.
5. يقدم النظام المتبع بمصنع الاسمنت معلومات صحيحة وموثوق بها بدرجة مقبولة.
6. يحقق النظام المحاسبي المتبع بالمصنع الأهداف التي يرغب المصنع في تحقيقها.

العنوان: فعالية نظام المعلومات المحاسبية ودورها في التخفيف من مخاطر الرقابة الجبائية على المؤسسات الخاضعة للنظام الجبائي الحقيقي، مجلة: دراسات جبائية، المجلد،11، العدد2، السنة 2022.

هدفت هذه الدراسة إلى:

تبيان مدى مساهمة نظام المعلومات المحاسبي الفعال في تفادي مخاطر الرقابة الجبائية من خلال أربع متغيرات أساسية، يتعلق الأمر ب الاحترام التشريع والتنظيم المحاسبي والجبائي، مراقبة التصريحات الجبائية قبل إرسالها إلى الإدارة الجبائية، مراجعة وتحليل الحسابات قبل إعداد القوائم المالية، التعامل الفعال مع التحقيق والتصحيح الجبائي لقد تم إثبات أن كافة المتغيرات الأربع المدرسة تساهم في التخفيف من مخاطر الرقابة الجبائية.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج:

أهمها:

1. إن عدم احترام التشريع المحاسبي فيما يخص مسك محاسبة وفق متطلبات النظام المحاسبي المالي وعدم القيام بالتصريحات الجبائية المنصوص عليها في قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة يؤدي إلى الفرض التلقائي للضريبة أي اعتماد التقديرات التي تقيمها الإدارة الجبائية.
2. إن قيام مؤسسة بعملية مراجعة التصريحات بعد إعدادها والبحث عن الأخطاء الموجودة فيها وتصحيحها سوف يقلل من احتمالية التعرض للتصحيحات الجبائية.
3. لتفادي وجود تعارض بين المعلومات تقوم مؤسسة بمراجعة الحسابات من خلال عدة وسائل لاسيما جداول المقارنة البنكية لتفادي وجود فروقات كبيرة بين المعلومات المقدمة من البنك والمعلومات الموجودة في التصريحات، كما تقوم بتحليل للحسابات حقوق، الزبائن ورقم الأعمال الخاص بكل زبون وذلك لتفادي وجود تعارض بين المعلومات التي يقدمها هؤلاء والمعلومات الموجودة في مختلف التصريحات.

الجدول رقم 02: المقارنة بين دراستنا والمقالات العلمية باللغة العربية

الدراسة السابقة	أوجه الشبه	أوجه الاختلاف	كيفية الاستفادة
محمد محمد فرحات 2022	من حيث المضمون	الدراسة التطبيقية الاختلاف في المدة الزمنية لدراسة التطبيقية	من ناحية المراجع
نعمون محمد عز الدين 2022	تشابه في بعض المعلومات النظرية	لا توجد دراسة تطبيقية	الاستفادة من ناحية المعلومات
محمد قلي وفهيمه بلول 2018	من حيث الموضوع	في بعض الأدبيات النظرية	من حيث المراجع

المصدر: من إعداد الطالبتين.

المطلب الثالث: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية

العنوان: جودة المعلومات المحاسبية وأثرها في ترشيد قرارات الاستثمارية في الأوراق المالية، مجلة: جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد2، العدد2، السنة2019.

هدفت هذه الدراسة إلى:

تعد المعلومات المحاسبية عنصرا حيويا ومرتكزا مهما في تقييم أداء الشركات وأداة مهمة في رسم مختلف سياساتها واتخاذ قراراتها المستقبلية وخصوصا فيما يتعلق بقرارات الاستثمار في الأوراق المالية لاسيما إذا ما أعدت هذه المعلومات وفق المعلومات مبادئ ومعايير محلية أو دولية الأمر الذي يكسبها جودة وفاعلية في بيان جودة المعلومات المحاسبية وأهم جوانبه التي تعكس موضوعيتها وفائدتها وتوضيح أثرها في ترشيد قراراتهم الاستثمارية في الأوراق المالية.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج:

أهمها:

1. تحضي العملية الاستثمارية بأهمية كبيرة باعتبارها العنصر الحيوي والفعال لزيادة الدخل والثروة وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتعتبر المعلومات المحاسبية المقياس الرئيسي لاستراتيجيات النمو ومؤشرا من مؤشرات قياس الأداء لترشيد قرار الاستثمار الوارد في القوائم المالية والتي تعتبر محور النشاط المالي للشركات الاستثمارية.
2. تشجيع القائمين على إدارة الشركات على زيادة معرفتهم وأداءهم المحاسبي ونوعيتهم بأهمية المعلومات المحاسبية وأثرها على القرار تهم الاستثمارية.
3. التركيز على توفير معلومات ذات جودة من خلال التركيز على أهم الجوانب التي تعكس جودتها وخصوصا الجوانب التي تعكس ثقة الأطراف المستفيدة منها.

العنوان: الرقابة الجبائية الاتحادية في مجال الضرائب وسبل إصلاحات في العراق، مجلة: "العلوم القانونية"، العدد2، السنة 2019.

هدفت هذه الدراسة إلى:

تذليل العقبات الدستورية والقانونية والعملية التي تعترض جباية الضرائب الاتحادية من قبل المكلفين داخل الأقاليم، حيث تكمل أهمية الرقابة الجبائية في أنها تضع حدا للتنافس الضريبي الهدام بين الأقاليم، حيث تحدد، جهة الرقابة الجبائية الاتحادية في العلاقة مع المحافظات بالهيئة العامة للضرائب، والهيئة العامة للجمارك، إذا تتولي أولى إدارة المطالبات فرض الضرائب وجبايتها، وتنظيم حساباتها ومتابعة الديون الناشئة عنها، وتحديد إجراءات الجبائية

وأسسها، بينهما تتولي الثانية القوانين الجمركية وما يصدر من أوامر وقرارات وتعليمات من الدوائر المختصة تتصل بالاختصاصات العامة للهيئة.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج:

أهمها:

1. تعني الرقابة الجبائية الوظيفية التي تتيح لإدارة التحقيق من التزام المكلفين بدفع الصريبة وفق القانون.
 2. يتمثل أساس الرقابة الجبائية الاتحادية في تضامن بين الأقاليم لتمويل الإنفاق العام.
 3. تمنع الرقابة الجبائية التنافس الضريبي الهدام بين الأقاليم أو بينهما وبين الاتحاد وصولاً إلى منع تحقق الملاذ الضريبي والفساد الإداري.
 4. يتطلب الإصلاح الرقابة الجبائية الاتحادية كفاءة الإدارة الجبائية يشكل مستمر لضمان إبعادها عن الأداء السياسي للسلطة.
 5. تتمثل جهة الرقابة الجبائية الاتحادية تجاه الأقاليم بديوان الرقابة المالية الاتحاد. بوصفه إحدى الهيئات المستقلة المرتبطة بمجلس النواب. الذي يتولى الإشراف على دواوين الرقابة المالية في الأقاليم.
- أما فيما يخص أوجه الشبه والاختلاف بين الدراسات السابقة الذكر ومذكرتنا فهي موضحة في الجدول الموالي، كما أن هذا الجدول يوضح ما استفدنا من هذه الدراسات.

L'adresse: Qualité perçue de l'information comptable et décisions des parties prenantes. DOCTEURM Spécialité : école DOCTORALE ENTREPRISE, ECONOMIE , SOCIETE(ED42) SPECILITE SCIENCES DE GESTION ;.LUNIVERSITE DE BORDEAUX; lainée 2015.

هدفت هذه الدراسة إلى:

فهم تصور فائدة المعلومات المحاسبية بهدف اتخاذ القرارات الإدارية، وتحليل المتغيرات التي من المحتمل أن تؤثر عليها علاوة على ذلك تم تركيز على جودة المعلومات المحاسبية حيث تم تحديد فئة معينة من أصحاب المصلحة: البنوك، للتحقيق من أن حقيقة أن معلومات المحاسبية هي المادة الخام التي تستخدمها البنوك لمعرفة موارد واحتياجات عملائها، حيث تبين فائدة هذه المعلومات في إطار تقييم المخاطر واتخاذ القرار لمنح الائتمان للشركات، يمكن التأكد من إن المصرفيين يستخدمون المعلومات المحاسبية في تنفيذ أنشطة الإقراض الخاصة بهم، إذا لم يروا إي فائدة فيها، من هذه الزاوية للإدراك إن الكفاءة هذه المعلومات المحاسبية.

أهمها:

1. تبان أهمية استخدام المعلومات محاسبية من قبل مديريين، حيث تم إلقاء الضوء على أوجه القصور الملحوظة في الأدبيات، بالإضافة ذلك تم التركيز في هذه الدراسة على البنوك لأنها فئة من أصحاب المصلحة الذين يفكرون أكتافهم بإضافة بالمعلومات المحاسبية.

2. المعلومات المحاسبية مفيدة لاتخاذ القرار بشأن منح الائتمان إلى الأعمال ولتقييم مخاطر الائتمان من ناحية أخرى، ومن ناحية أخرى فهم كيف يري المحللون فائدة المعلومات المحاسبية.
3. تم التسلط بالضوء على حقيقة أن المتغيرات التفسيرية (الجودة الشاملة للمعلومات المحاسبية، استخدام المعلومات المحاسبية والحجم) تؤثر على المتغير الموضح (فائدة المتصورة للمعلومات المحاسبية).
- العنوان: أثر جودة المعلومات المحاسبية والإفصاح عنها على كفاءة سوق فلسطين للأوراق المالية، تخصص، المحاسبة والتمويل، جامعة الإسلامية "غزة"، 2010.**
- هدفت هذه الدراسة إلى:

تهدف هذه دراسة إلى الوقوف علأثر جودة المعلومات المحاسبية وأهمية المعلومات المحاسبية على حركة التداول وأسعار الأسهم في سوق الأوراق المالية، وتحليل مدي جودة المعلومات المحاسبية التي تنشرها الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية وأثر كفاءة السوق وتبيان دور الذي تلعبه جودة المعلومات المحاسبية المتاحة في القوائم المالية في رفع كفاءة وتطوير آليات العمل في سوق الأوراق المالية.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج:

أهمها:

1. المعلومات المحاسبية المنشورة في القوائم والتقارير المالية للشركات المدرجة في السوق فلسطين للأوراق المالية تشكل مصدرا رئيسيا للمستثمرين في سوق عند اتخاذ قراراتهم الاستثمارية.
 2. إن درجة الثقة بالمعلومات المحاسبية المنشورة في القوائم والتقارير المالية غير كافية لجذب المستثمرين وبالتالي تؤثر على حجم التداول في السوق.
 3. إن درجة الإفصاح والشفافية في المعلومات المحاسبية المنشورة في القوائم والتقارير المالية للشركات المدرجة غير كافية لتعزيز سوق فلسطين للأوراق المالية.
 4. يحتاج السوق إلى وسطاء وخبراء لديهم الخبرة الكافية لتقديم النصح والخدمات الفنية والمالية للمستثمرين وكسب مستثمرين جدد.
- أما فيما يخص أوجه الشبه والاختلاف بين الدراسات السابقة الذكر ومذكرتنا فهي موضحة في الجدول الموالي، كما أن هذا الجدول يوضح ما استقدنا من هذه الدراسات.

الجدول رقم 03: المقارنة بين دراستنا والدراسات السابقة باللغة الأجنبية

الدراسة السابقة	أوجه الشبه	أوجه الاختلاف	كيفية الاستفادة
سعاد سعيد غزال، 2019	من ناحية الأدبيات النظرية حول جودة المعلومات المحاسبية	من ناحية موضوع الدراسة. فترة الزمنية	من حيث المعلومات
Jean-Guy 2015 DEGOS	من ناحية جودة المعلومات المحاسبية	من حيث الإطار المفاهيمي	من حيث المعلومات
إيمان حسن المدلل 2010	الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية	أثر جودة المعلومات المحاسبية والإفصاح على كفاءة سوق فلسطين للأوراق المالية الدراسة الميدانية حول الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية تمت الدراسة الميدانية في سنة 2010	من حيث المعلومات

المصدر: من إعداد الطالبتين.

خلاصة الفصل الأول:

تناولنا في هذا الفصل الجانب النظري لموضوع دراستنا حيث تم التطرق إلى تعريف الرقابة الجبائية والمعلومات المحاسبية كما حاولنا إبراز أهمية وأهداف الرقابة الجبائية بالإضافة إلى بعض الدراسات العربية والأجنبية حيث تم تحديد أوجه التشابه وأوجه الاختلاف بين دراسات السابقة ودراستنا الحالية أما في الفصل التطبيقي سنتطرق إلى أحد طرق الرقابة الجبائية ودوره في التأثير على خصائص المعلومات المحاسبية.

الفصل الثاني:

دراسة ميدانية لدور الرقابة

الجبائية في تحسين جودة

المعلومات المحاسبية

تمهيد:

من خلال دراستنا النظرية في الفصل الأول حول الإطار النظري للرقابة الجبائية وجودة المعلومات المحاسبية سنتطرق في الفصل الثاني إلى دراسة ملف مكلف خضع للتحقيق المحاسبي على مستوى مركز الضرائب مع تبيان كيفية تأثير هذا النوع من الرقابة على جودة المعلومات المحاسبية.

المبحث الأول: عموميات حول مركز الضرائب

سننتظر في هذا المبحث إلى تعريف مركز الضرائب برج بوعريريج ومهامه والهيكل التنظيمي التابع له.

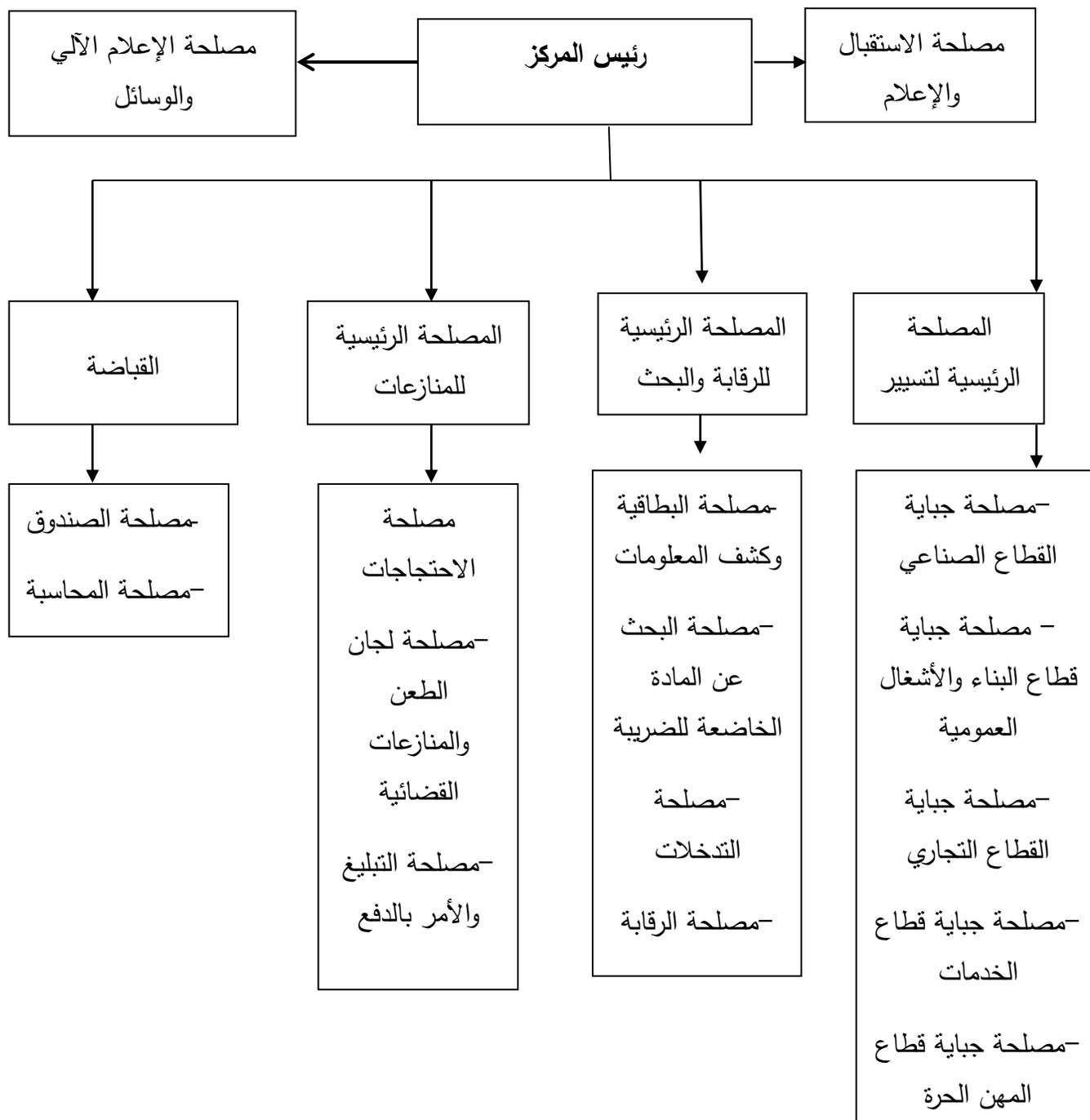
المطلب الأول: تقديم مركز الضرائب CDI لولاية برج بوعريريج

يعتبر مركز الضرائب مصلحة عملية جديدة تابعة للمديرية العامة للضرائب تختص حصريا بتسيير الملفات الجبائية وتحصيل الضرائب المستحقة من المكلفين متوسطي الحجم. يطمح مركز الضرائب المنشأ بهدف تقديم خدمة نوعية، إلى تطوير شراكة جديدة تجمعها بالمكلفين بالضريبة تقوم أساسا على التواجد، الاستماع، الاستجابة، والمعالجة السريعة لكل الطلبات التي يقدمها المكلف بالضريبة، يمثل مركز الضرائب بالنسبة للمكلف المحاور الجبائي الوحيد المكلف بالتسيير العرضي لملفه.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للمؤسسة

يتضمن هيكل الضرائب ضمن هيكله التنظيمي ثلاث (03) مصالح رئيسية ومصالحتين تسمى بمصالح رئيسية والقباضة ومصالحتين:

الشكل رقم 01: الهيكل التنظيمي لمركز الضرائب



المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على معلومات من مركز الضرائب.

أولاً: المصالح الرئيسية

*المصلحة الرئيسية للتسيير، وتكلف بـ:

- التكفل بالملفات الجبائية للمكلفين بالضريبة التابعين لمركز الضرائب في مجال الوعاء والمراقبة الجبائية، ومتابعة الامتيازات الجبائية والدراسة الأولية للاحتجاجات؛
- المصادقة على الجداول وسندات الإيرادات، وتقديمها لرئيس المركز للمصادقة عليها بصفته وكيل مفوضا للمدير الولائي للضرائب؛
- اقتراح تسجيل المكلفين بالضريبة لبرنامج الرقابة اعتمادا على المستندات أو المراجعة المحاسبية؛
- إعداد تقارير دورية وتجميع الإحصائيات وإعداد مخططات العمل وتنظيم الأشغال مع المصالح الأخرى والحرص على انسجامها.

تعمل على تسيير:

- مصلحة جباية القطاع الصناعي؛
- مصلحة جباية قطاع البناء والأشغال العمومية؛
- مصلحة جباية القطاع التجاري؛
- مصلحة جباية قطاع الخدمات؛
- مصلحة جباية قطاع المهن الحرة.

*المصلحة الرئيسية للرقابة والبحث، وتكلف بـ:

- إنجاز إجراءات البحث عن المعلومات الجبائية ومعالجتها وتخزينها وتوزيعها من أجل استغلالها؛
- اقتراح عملية الرقابة وإنجازها، بعنوان المراجعة في عين المكان والمراقبة على أساس المستندات لتصريحات المكلفين بالضريبة التابعين لمراكز الضرائب، مع إعداد جداول إحصائية وحوال تقييمية دورية.

تعمل على تسيير:

أ- مصلحة البحث

تعمل هذه المصلحة على البحث عن المادة الخاضعة للضريبة وتتحصر مهامها في:

- إعداد برامج دورية للبحث عن المعلومة الجبائية بعنوان تفعيل حق الاطلاع؛

- اقتراح تسجيل المكلفين بالضريبة في برنامج الرقابة انطلاقا من المعلومات المجمعة.

ب- مصلحة المراقبة

تتخصر مهامها في:

- إنجاز برامج الرقابة على أساس المستندات والرقابة في عين المكان؛

- إعداد إحصائيات دورية تتعلق بوضعية إنجاز برامج الرقابة وتقييم مردودها.

كما أنها تعمل في شكل فرق.

ج- مصلحة البطاقية والمقارنات

هذه المصلحة مكلفة بالقيام بالمهام التالية:

- تشكيل وتسيير فهرس المصادر المحلية للإعلام والاستعلام الخاصة بوعاء الضريبة، وكذا مراقبتها وتحصيلها؛

- مركزة المعطيات التي تجمعها المصالح المعنية، وتخزينها واستردادها من أجل استغلالها؛

- التكفل بطلبات تعريف المكلفين بالضريبة.

د- مصلحة التدخلات

تتخصر مهامها في:

- برمجة وإنجاز التدخلات بعنوان تفعيل حق التحقيق وحق الزيارة والرقابة؛

- إنجاز المعاينات الضرورية لوعاء الضريبة والعمل على مراقبتها وتحصيلها؛

- اقتراح ملفات المكلفين بالضريبة لمراجعة محاسبتهم.

تعمل في شكل فرق.

***المصلحة الرئيسية للمنازعات**

مكلفة بالمهام التالية:

- دراسة كل طعن نزاعي أو إعفائي يوجه لمركز الضرائب ونتاج عن فرض الضرائب أو زيادات أو غرامات أو عقوبات قررهما المركز، وكذا طلبات استرجاع اقتطاعات الرسم على القيمة المضافة؛
- متابعة القضايا النزاعية المقدمة إلى الهيئة القضائية.

تنظم المصلحة الرئيسية للمنازعات على تسيير كل من المصالح الفرعية التالية وهي:

أ- مصلحة الاحتجاجات

تكلف مصلحة الاحتجاجات بالقيام بالمهام التالية:

- دراسة الطعون المسبقة التي تهدف إلى إلغاء أو تخفيض فرض الضرائب أو الزيادات والعقوبات المحتج عليها؛
- دراسة الطعون المسبقة التي تهدف إلى الاحتجاج على أعمال المتابعة أو الإجراءات المتعلقة بها أو المطالبة بالأشياء المحجوزة ومعالجة منازعات التحصيل.

ب-مصلحة لجان الطعن والمنازعات القضائية

يكمن دور هذه المصلحة في:

- دراسة الطعون التابعة لاختصاص لجان طعن الضرائب المباشرة والرسم على القيمة المضافة واختصاص لجان الطعن الاعفائي؛
- متابعة قضايا الطعون بالاتصال مع المصلحة المعنية على مستوى المديرية الولائية للضرائب فيما يخص الطعون والشكاوى المقدمة للهيئات القضائية.

ج-مصلحة التبليغ والأمر بالدفع

تنسب لها المهام التالية:

- تبليغ مختلف القرارات المتخذة بعنوان مختلف الطعون إلى المكلفين بالضريبة وإلى المصالح المعنية؛
- الأمر بصرف الإلغاءات والتخفيضات المقررة مع إعداد الشهادات المتعلقة بها؛

- إعداد المنتجات الإحصائية الدورية المتعلقة بمعالجة المنازعات وتبليغها لمصالح معينة.

ثانيا: مصالح الرئيس

تندرج ضمن مصلحة الرئيس لمركز الضرائب مصلحتين:

- مصلحة الاستقبال والإعلام؛

- ومصلحة الإعلام الآلي والوسائل.

*مصلحة الاستقبال والإعلام:

تحت سلطة رئيس المركز، وتكلف ب:

- تنظيم استقبال المكلفين بالضريبة وإعلامهم؛

- نشر المعلومات حول حقوق وواجبات المكلفين بالضريبة التابعين لمجال اختصاص مركز الضرائب.

*مصلحة الإعلام الآلي والوسائل، تكلف ب:

- استغلال التطبيقات المعلوماتية وتأمينها وكذا تسيير التأهيلات ورخص الدخول الموافقة لها؛

- إحصاء حاجيات المصالح من عتاد ولوازم أخرى وكذا التكفل بصيانة التجهيزات؛

- الإشراف على المهام المتصلة بالنظافة وأمن المقرات.

ثالثا: القباضة

تتكلف بما يأتي:

*التكفل بالتسديدات التي يقوم بها المكلفون بالضريبة، ومتابعة وضعيتهم في مجال التحصيل؛

*تنفيذ التدابير المنصوص في التشريع والتنظيم الساري المفعول والمتعلقة بالتحصيل الجبري للضريبة؛

*مسك محاسبة المطابقة لقواعد المحاسبة العامة، وتقديم حسابات التسيير المعدة إلى مجلس المحاسبة.

تعمل القباضة على تسيير (03) مصالح:

- مصلحة الصندوق؛

- مصلحة المحاسبة؛

- مصلحة المتابعة (تنظم مصلحة المتابعات في شكل فرق)¹.

المطلب الثالث: مهام مركز الضرائب:

تم تجميع المهام التي يقوم بها مركز الضرائب إلى مهمة واحدة متعددة الاختصاص وذلك بهدف تقريب وتحسين العلاقة بين المكلفين بالضريبة والمصالح الضريبية (مركز الضرائب). حيث يمكن حصر هذه المهام في المجالات التالية:

أ- مجال تسيير الوعاء الضريبي:

*مسك وتسيير الملفات الجبائية للشركات وغيرها من الأشخاص المعنيين برسم المداخل الخاضعة للضريبة على أرباح الشركات؛

*مسك وتسيير الملفات الجبائية للمكلفين بالضريبة الخاضعين للنظام الحقيقي لفرض الضريبة برسم عائدات الأرباح الصناعية التجارية؛

*إصدار الجداول وقوائم التحصيلات وشهادات الإلغاء أو التحصيل مع معاينتها والمصادقة عليها.

ب- مجال التحصيل:

*تتكفل مراكز الضرائب بالجداول وسندات الإيرادات، وتحصيل الضرائب والرسوم والإتاوات؛

*تنفيذ العمليات المادية للدفع والقبض واستخراج للنقود؛

*ضبط الكتابات وتمركز تسليم القيم.

ج- مجال الرقابة:

*البحث عن المعلومات الجبائية وتجميعها واستغلالها، كما أنها تقوم بممارسة الرقابة على التصريحات؛

*إعداد وإنجاز برنامج التدخلات لدى المكلفين وتقييم نتائجها.

د- مجال المنازعات:

*دراسة شكاوى المكلفين ومعالجتها؛

*متابعة المنازعات الإدارية والقضائية؛

*تسديد قروض الرسوم.

هـ- مجال الاستقبال والإعلام:

*تضمن مهمة استقبال وإعلام المكلفين؛

*تتكفل بالإجراءات الإدارية المتعلقة بالوعاء خاصة تلك المتعلقة بإنشاء المؤسسات وتعديل نظامها الأساسي؛

*تنفيذ المواعيد وتسييرها؛

¹موقع المديرية العامة للضرائب، www.mfdgi.gov.dz، مركز الضرائب

*تنشر المعلومات والمستجدات لصالح المكلفين بالضريبة التابعين لمجال اختصاص مركز الضرائب.¹

المبحث الثاني: دراسة حالة وفق طريقة التحقيق المحاسبي:

سننتظر في هذا المبحث إلى الخطوات النظرية لعملية التحقيق المحاسبي ودراسة حالة لشخص معنوي وفق طريقة التحقيق المحاسبي.

المطلب الأول: الخطوات النظرية لعملية التحقيق المحاسبي:

انطلاقاً من قانون الإجراءات الجبائية حسب نص المادة 20 والمادة 21 سنحاول إبراز أهم الخطوات النظرية.

1- مرحلة الاتصال بمكلف وإعلامه:

بعد إعداد البرنامج النهائي لعملية التحقيق، يتم إرسال إشعار بالتحقيق في المحاسبة لإعلام المكلف (ملحق 1) مع إشعار الاستلام على أن تستفيد من أجل أدني لتحضير مدته (10 أيام)، ابتداءً من تاريخ استلام هذا الإشعار.

يجب أن يبين الإشعار بالتحقيق ألقاب وأسماء ورتب المحققين، وكذا تاريخ وساعة أول تدخل والفترة التي يتم التحقيق فيها والحقوق الواجب الاطلاع عليها، أن المكلف بالضريبة يستطيع أن يستعين بمستشار من اختياره أثناء إجراء عملية التحقيق في المحاسبة، كما تحتوي الصفحة 2 من هذا الإشعار على نص الفترتين (4) و(5) من المادة 20 من قانون الإجراءات الجبائية أنظر (ملحق 2) وتتعلق هذه نصوص بما يلي:

*في حالة استبدال المحققين، يجب إعلام المكلف بالضريبة بذلك.

*في حالة حدوث مراقبة مفاجئة ترمي إلى المعاينة المادية للعناصر الطبيعية بالاستغلال أو التأكد من وجود الوثائق المحاسبية وحالتها، يسلم الإشعار بالتحقيق في المحاسبة عند بداية عمليات المراقبة.

*لا يمكن البدء في فحص الوثائق المحاسبية من حيث الموضوع إلا بعد مرور أجل التحضير (10 أيام).

*لا يمكن تحت طائلة بطلان الإجراء، أن تستغرق مدة التحقيق في عين مكان فيما يخص الدفاتر والوثائق المحاسبية أكثر من ثلاثة (3) أشهر فيما يلي:

- مؤسسات تأدية الخدمات، إذا كان رقم أعمالها السنوي لا يتجاوز 100.0000 دج، بالنسبة لكل سنة مالية محقق فيها.

- كل المؤسسات الأخرى، إذا كان رقم أعمالها السنوي لا يتجاوز 2000.000 دج، بالنسبة لكل سنة مالية محقق فيها، يمدد هذا الأجل إلى ستة (06) أشهر.

- بالنسبة للمؤسسات المذكور أعلاه، إذا كان رقم أعمال السنوي لا يفوق على التوالي 5000.000 دج و10.000.000 دج بالنسبة لكل سنة مالية محقق فيها.

¹مديرية العامة لضرائب، نفس مرجع السابق.

يجب ألا تتجاوز مدة التحقيق بعين المكان في جميع الحالات الأخرى، تسعة أشهر (09).

2- بداية عملية التحقيق:

هي أول مرحلة تدخل للمحققين بعين المكان برفقة رئيس الفرقة بعد انتهاء فترة التحضير للمكلف وذلك بزيارة ميدانية لمقر المؤسسة محل التحقيق بهدف معاينة العناصر المادية بالإضافة إلى حالة الوثائق المحاسبية، يتم إعداد محضر معاينة (أنظر إلي ملحق رقم 03) من طرف المحققين، ويتضمن هذا المحضر معلومات شخصية عن مكلف (اسم، ولقب، مكلف، رقم تعريف الجبائي)، مع ذكر أسماء وألقاب ورتب المحققين وسنة ويوم المعاينة وعند الانتهاء من عملية المعاينة يتم إغلاق المحضر من دعوة المكلف أو ممثله من أجل الاطلاع على المحضر وإمضائه، حيث تسلم نسخة من هذا المحضر إلى مكلف أو ممثله ويقفل هذا المحضر بإمضاء المكلف والمحققين بعد إغلاق محضر المعاينة، بحيث يجب على محققين إعداد وثيقة تسمى "وثيقة إثبات بداية العمل في التحقيق" (ملحق 04) وتتضمن هذه الوثيقة:

- تاريخ وساعة بداية عملية التحقيق؛

- رقم القضية؛

- ذكر العناصر التي تم معاينتها؛

- رقم التعريف الجبائي؛

- اسم وعنوان الشركة ونوع النشاط الممارس من قبلها.

- تحديد السنوات محل التحقيق.

بإضافة إلى لقب وأسماء ورتب وإمضاءات المحققين.

مع نهاية عملية التحقيق يقوم الأعوان المحققون بإعداد المحضر، الذي من خلاله يتم التبليغ عن جميع النقائص التي تم الكشف عنها خلال عملية التحقيق مع شرح وتبرير هذه النقائص، ويدعى المكلف محل تحقيق لتأشير هذا محضر، وفي حالة رفض توقيع هذا الأخير توضع الإشارة الإمضاء المحققين ويتم إغلاق المحضر ويتم إصدار وثيقة إثبات نهاية العمل تحقيق (ملحق 05) والتي تحتوي على ما يلي:

. رقم القضية إضافة إلى رقم التعريف الجبائي.

. اسم ونشاط الشركة.

. رقم وتاريخ الإشعار بالتحقيق؛

. تاريخ الإشعار بالتسوية الأولية؛

. تاريخ الإشعار بالتسوية النهائية.

3-مرحلة التسوية:

مرحلة التسوية تكون وفق مرحلتين:

أ. **المرحلة الأولى:** تتضمن عملية الإخطار الأولى بالتسوية عن طريق الإشعار بإعداد التقويم، والذي يرسل أو يسلم للمكلف محل التحقيق مع إشعار بالاستلام، ويجب أن يكون هذا الإشعار مفصلاً بالقدر الكافي، ويجب أيضاً إعادة ذكر المواد التي يؤسس عليها إعادة التقييم بطريقة تسمح للمكلف بإعادة تشكيل فرض الضريبة.

للكلف بالضريبة أجل (40 يوم) لتقديم ملاحظاته أو القبول بالتسوية، ويعتبر عدم الرد في هذا الأجل قبولا ضمناً من طرف المكلف.

ب. **المرحلة الثانية:** فتكون بعد انتهاء أجل (40 يوم)، حيث يتم إرسال تقرير إلي المكلف يبلغه باعتماد الأسس الضريبية الواردة في الإشعار الأول، وهذا التقرير يحتوي على ألقاب وأسماء المحققين مع توقعاتهم، إضافة إلى اسم ولقب وتوقيع رئيس الفرقة.

المطلب الثاني: الخطوات التطبيقية وفق طريقة التحقيق في المحاسبة

نتناول في هذا المطلب الطريقة المتبعة في عملية التحقيق المحاسبي للمكلف (شخص معنوي SARL):
قبل التطرق إلى خطوات التحقيق نعرض بعض المعلومات عن المؤسسة محل التحقيق

- المؤسسة:
- طبيعة النشاط: تصنيع قطاع الغيار استيراد وتصدير.
- حامل للسجل التجاري رقم:
- المسجل بمديرية الضرائب لولاية برج بوعرييج تحت المادة رقم:
- الطابع القانوني للشركة: شركة ذات مسؤولية محدودة SARL.
- رقم التعريف الجبائي NIF: 34.....
- الرقم الإحصائي:

1- الخطوات الأولية لعملية التحقيق المحاسبي:

1-1. إرسال إشعار بالتحقيق:

تم إرسال إشعار بالتحقيق رقم 109 للمكلف بالتحقيق في المحاسبة بتاريخ: 2020/10/18 مرفق بميثاق المكلفين بالضريبة الموصى عليه، مع وصل استلام رقم, يبين فيه تاريخ بداية التحقيق وهذا بعد إعطاء مدة للتحضير قدرها 10 أيام ابتداء من تاريخ استلام الإشعار، والسنوات الموضوعه للتحقيق هي 2016, 2017, 2018, 2019.

بما أن المكلف بالضريبة يشغل عمالا فهو مكلف بدفع الضريبة على الرواتب والأجور حسب نص المادة 66 و75 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، ويخضع إجباريا إلى دفع الرسم على القيمة المضافة (TVA) طبقا للمادة 5-6 من قانون الضرائب الغير مباشرة ورسوم المماثلة، بالإضافة للرسم على النشاط المهني (TAP) حسب المادة 217 والضريبة على أرباح الشركات (IBS) حسب المادة 135 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، كما يخضع أيضا إلى الضريبة على حقوق الطابع (DT) والضرائب على رؤوس الأموال المنقولة.

تم الإشارة إلى حق الشركة الاستعانة بمستشار من اختيارها، وتوقيعه من طرف رئيس فرقة التحقيق المحاسبي، والعون المفتش الذي يتولى عملية التحقيق.

1-2. الأعمال التحضيرية:

أثناء الفترة الممنوحة للمكلف (10) أيام قام المحققون بسحب الملف الجبائي للمكلف وفحص مختلف وثائقه والتصريحات المصرح بها، حيث تم إعداد استمارات التحقيق المقارنة للسنوات المعنية بالتحقيق.

2- المرحلة الميدانية لعملية التحقيق المحاسبي:

1-2. بداية التحقيق:

بعد القيام بالمرحلة التحضيرية وإرسال إشعار بالتحقيق، طلب المكلف الخضوع لعملية التحقيق في المحاسبة في مركز الضرائب كما قام بإحضار كافة الوثائق التي تم دراستها من حيث الشكل والمضمون كما يلي:

أ- فحص المحاسبة من حيث الشكل:

تم تقديم الدفاتر المحاسبية التالي:

دفتر اليومية: مصادق والموقع عليه من طرف رئيس محكمة برج بوعريريج.

الميزانية: مصادق والموقع عليه من طرف رئيس محكمة برج بوعريريج.

دفتر الجرد: المصادق والموقع عليه من طرف رئيس محكمة برج بوعريريج.

دفتر المساعدة: هي الدفاتر المسوكة بطريقة الإعلام الآلي وهي دفتر المشتريات دفتر المبيعات دفتر البنك دفتر الصندوق دفتر العمليات المختلفة.

ب- فحص المحاسبة من حيث المضمون:

1- عدم إيداع تصريحين جبائيين منفصلين لكل نشاط على حدى(نشاط الصناعة ونشاط البيع على الحالة) خلال سنة 2016 حيث تم دمج أرقام الأعمال والنتائج الخاصة بالنشطين مجتمعين في تصريح واحد وهذا ما يتنافى والتعديل الوارد في المادة 02 من قانون المالية التكميلي لسنة 2015 الذي يفرض على المؤسسات التي تمارس أكثر من نشاط مسك محاسبة منفصلة تسمح بتحديد حصة أرباح الشركات الواجب تطبيقه وفي حالة الإخلال بهذا الشرط يتم تطبيق منهجي لمعدل 26% لتحديد الضريبة.

2- التسجيل المحاسبي لفواتير شراء تخص قطع غيار محررة من طرف المورد- ترودي لمين- بمبلغ إجمالي 700,000 دج، المبلغ الإجمالي للرسم على القيمة المضافة 119,000 دج(لم يتم خصم المبلغ) المبلغ الإجمالي لحق الطابع 7,489 دج، هذه الأخيرة لا تخص نشاط الشركة خلال سنة 2016) هذا من جهة ومن جهة ثانية التسجيل المحاسبي بالخطأ للمبلغ الإجمالي وهو بالأساس يضم مجموعة من الفواتير تحت رقم 20117، 2091، 2102، 21415، 22,105، 22,505، 23160، 233,02، 23515، 22354، في قيد وحيد بتاريخ 2016/12/31 وهو ما يمس بمبدأ أساسي من مبادئ المحاسبة.

3- التسجيل المحاسبي لفواتير تخص معدات ومستلزمات المكتب محررة من طرف -جقطة عماد- بمبلغ إجمالي خارج الرسم 301,200 دج، المبلغ الإجمالي خارج الرسم على القيمة المضافة 51,203 دج(لم يتم خصم مبلغ الرسم)، المبلغ الإجمالي لحق الطابع 3,524 دج، هذا الأخير تم ورود اسمه ضمن البطاقة الوطنية للغشاشين الجبائيين بمبرر غياب الفوترة منذ تاريخ 2016/09/17(التسجيل المحاسبي لفواتير وهمية) هذا من جهة من جهة ثانية التسجيل المحاسبي بالخطأ للمبلغ الإجمالي وهو بالأساس يضم مجموعة

من الفواتير تحت رقم 22841، 2296، 22932، 22870 في قيد وحيد بتاريخ 2016/12/31 وهو يمس بمبدأ أساسي من مبادئ المحاسبة.

4- التسجيل المحاسبي لفواتير أشغال (Fourniture et Pause) محررة من طرف المورد-سراج عمارة- بمبلغ إجمالي خارج الرسم 1,067,000 دج، المبلغ الإجمالي للرسم على القيمة المضافة 181,390 دج (لم يتم خصم مبلغ الرسم)، المبلغ الإجمالي لحق الطابع 12,376 دج، هذا الأخير تم ورود اسمه ضمن البطاقة الوطنية للغشاشين الجبائيين بمبرر غياب مقر النشاط (Absence de local) (التسجيل المحاسبي لفواتير وهمية) هذا من جهة، من جهة ثانية التسجيل المحاسبي بالخطأ للمبلغ الإجمالي وهو بالأساس يضم مجموعة من الفواتير تحت رقم 19305، 18960، 17555، 20909، 2056، 20320، 20075، 21253، 21457، 22003، 22105، 22302، 22507، 22710، 22754 في قيد وحيد بتاريخ 2016/12/31 وهو ما يمس بالمبدأ الأساسي من مبادئ المحاسبة.

5- التسجيل المحاسبي لمصاريف تنقلات شخصية تخص الشريك-خبابة وليد- ضمن المصاريف الخاصة بالشركة في حساب 265990 بمبلغ إجمالي 899,233 دج.

6- التسجيل المحاسبي لفواتير تتضمن مصاريف كراء سيارة محررة من طرف المورد- بعلي نصر الدين- بمبلغ إجمالي خارج الرسم 1.960.000 دج، المبلغ الإجمالي للرسم على القيمة المضافة 333,200 دج (لم يتم خصم مبلغ الرسم)، المبلغ الإجمالي لحق الطابع 22,932 دج، تخص مجموعة من الفواتير تتضمن أخطاء من حيث الشكل (فواتير محررة بولاية برج بوعريريج بالمقابل المقر الرئيسي للمورد يتواجد بولاية قسنطينة) هذا من جهة، من جهة ثانية تم ورود اسم المورد ضمن البطاقة الوطنية للغشاشين الجبائيين بمبرر غياب مقر النشاط (Absence de local) (التسجيل المحاسبي لفواتير وهمية).

7- عدم تسديد الحقوق الخاصة بحق الطابع لفواتير البيع لسنة 2016 المسددة نقدا بمبلغ إجمالي 782.625,32 دج.

8- عدم التصريح بالمبيعات المحققة مع الزبائن لسنة 2016 بمبلغ إجمالي 486.000 دج TTC وهذا استنادا إلى الكشف البنكي (في 2012/12/01 بمبلغ 126,000 دج، 2016/12/04 بمبلغ 126,000 في 2016/12/26 بمبلغ 126,000 دج) حيث تم التسجيل المحاسبي لهذه المقبوضات في حساب 470579 دون تحرير الفواتير (رقم أعمال مغفل).

9- خصم الرسم على القيمة المضافة بالخطأ بمبلغ 1.399.778,95 دج في تصريح G50 لشهر سبتمبر 2016 يمثل حقوق جمركية المدون في فاتورة الاستيراد رقم 13472 المحررة بتاريخ 2016/07/14 (خصم في غير محله).

10- ظهور رصيد حساب التسبيقات المحصلة من الزبون SUBLIMID SARL (419006) بمبلغ 3.126.000,00 دج TTC بتاريخ 2016/12/31 وقيامكم بترصيد حساب التسبيق مع الحساب الخاص بالزبون (411006) دون تحرير الفاتورة خلال سنة 2017 (مبيعات غير مفوترة).

11- عدم إعادة دفع مبالغ الرسم على القيمة المضافة تم خصمها سابقا لفواتير اقتناء معدات والعربات تم التنازل عليها خلال سنتي 2018 و2019 في فترة لم تتجاوز الخمس سنوات وهي مبينة كما يلي:

-التنازل علي 03 شاحنات بتاريخي 2018/07/02 و 2018/07/29 تم اقتنائهم بتاريخ 2016/12/15 مبلغ الرسم على القيمة المضافة الإجمالي الذي تم خصمه في تصريح G50 لشهر جانفي 2017 هو 2.945.930,00 دج (مبلغ TVA يخص 06 شاحنات) وعليه فان مبلغ الرسم الواجب استرجاعه الخاص ب 03 شاحنات المتنازل عليها حسب عدد السنوات المتبقية (5/2) لعدم الاحتفاظ بالأصل للمدة المنصوص عليها قانونا هو 589185,99 دج.

12- وجود فارق غير مصرح به في تكلفة الشراء الخاصة بفاتورة الاستيراد رقم 20044 بتاريخ 2017/11/15 بمبلغ 382.692,80 دج والناتج عن التسجيل المحاسبي بالخطأ للفاتورة رقم AMIZ0498/17 المحررة بتاريخ 2017/12/18 مبلغ الفاتورة هو 1.791.869,30 دج بالمقابل فان المبلغ المسجل محاسبيا هو 1.409.176,50 دج.

13- التسجيل المحاسبي لمصاريف كراء شقة ببناية تمثل مصاريف شخصية لا تخص نشاط الشركة بمبلغ 325.000,00 دج استنادا إلى الفاتورة رقم 2017/04 بتاريخ 2017/07/27.

14- التسجيل المحاسبي لمصاريف كراء شقة ببناية تمثل مصاريف شخصية لا تخص نشاط الشركة بمبلغ 456.000,00 دج يخص سنة 2018 استنادا إلى التسجيل المحاسبي بتاريخ 2018/01/25، ومبلغ 720.000,00 دج استنادا إلى عقد الكراء رقم 2019/66 بتاريخ 2019/01/28.

15- وجود فارق في استهلاك المادة الأولية مقيد بالزيادة في الحساب 311000 بمبلغ 3.356.176,85 دج لسنة 2017 المبلغ الإجمالي للمشتريات المستهلكة المسجل محاسبيا هو 215.336.616,49 دج بالمقابل المبلغ المقيد في جدول حركة المخزون وكذا الملحق التفصيلي المرفق من طرفكم هو مبلغ 218.692.793,34 دج.

16- التسجيل المحاسبي لمصاريف تنقلات لا تخص نشاط الشركة (مصاريف شخصية) لسنوات 2019، 2018، 2017 وهي مبينة كما يلي:

سنة : 2017 المبلغ الإجمالي غير المبرر = 905.271,00 دج

سنة : 2018 المبلغ الإجمالي غير المبرر = 506.713,00 دج

سنة: 2019 المبلغ الإجمالي غير المبرر = 1.670.960,00 دج

- 17- خصم الرسم على القيمة المضافة مرتين بمبلغ 2.386.297,00 دج لفاتورة الاستيراد رقم 2018/479 في تصريح G50 لشهر ماي وسبتمبر 2018.
- 18- خصم الرسم على القيمة المضافة للفاتورة غير المسجلة محاسبيا و المحررة بتاريخ 2019/01/08 تحت رقم 001 تخص المورد(.....) بمبلغ 190.000,00 دج في تصريح G50 لشهر جانفي 2019.
- 19- التسجيل المحاسبي بالخطأ لمبلغ 494.712,98 دج يمثل تثبيطات تم تسجيلها في حساب الاستهلاكات تخص فاتورة الشراء رقم 2018/345 بتاريخ 2018/09/10 المبلغ الإجمالي للفاتورة خارج الرسم 544.711,34 دج.
- 20- خصم الرسم على القيمة المضافة بمبلغ 59.426,89 دج لفاتورة الشراء رقم 131052 بتاريخ 2018/04/11 مسددة نقدا في تصريح G50 لشهر نوفمبر 2018.
- 21- التسجيل المحاسبي لفواتير أعباء في يومية العمليات المختلفة تخص سنوات سابقة(سنة 2017 و 2018) خلال سنة 2019.

وهي مفصلة كما يلي:

- *فاتورة رقم 2018/06 بتاريخ 2018/10/28، مبلغ خارج الرسم 50.000,00 دج، مبلغ 4.500,00 دج.
- *فاتورة تأمينات محررة بتاريخ 2017/10/30، مبلغ الفاتورة المقيد محاسبيا 169.346,24 دج.
- *فاتورة تأمينات محررة بتاريخ 2018/08/30، مبلغ الفاتورة المقيد محاسبيا 112.988,49 دج.
- *فاتورة رقم 01 محررة بتاريخ 2018/11/19، مبلغ الفاتورة المقيد محاسبيا 50.999,49 دج.
- *فاتورة رقم 18/30 محررة بتاريخ 2018/01/17، مبلغ الفاتورة المقيد محاسبيا 28.239,96 دج.
- 22- عدم إعادة إدراج مبلغ 150.000,00 دج يمثل غرامة ناتجة عن حكم قضائي في النتيجة الجبائية لسنة 2019 .
- 23- التسجيل المحاسبي لفواتير فندقه محررة بتاريخ 2019/06/27 و 2019/07/04 بمبلغ خارج الرسم 159.454.54 دج و 52.923,18 دج على التوالي، مبلغ الرسم الذي تم خصمه في تصريح G50 لشهر جوان وجويلية 2019 هو 14.080,91 دج و 4.626,82 دج على التوالي، هذه الأخيرة لا تخص نشاط الشركة (فاتورة محررة باسم BOUDJELIDA).

دواعي التعديل:

- تطبيق معدل 26% كضريبة على أرباح الشركات بدلا من المعدل المطبق 19% على النتيجة المصرح بها وكذا على جميع الفوارق المدمجة في النتيجة لسنة 2016.
- استدراك الرسوم على القيمة المضافة التي تم خصمها في غير محلها لسنوات 2016, 2017, 2018 و 2019.

- إعادة إدماج الفوارق المستخرجة لمختلف فواتير المشتريات وكذا مختلف المصاريف غير المبررة(مصاريف الكراء، مصاريف التنقلات الشخصية، مصاريف الفندقية، مصاريف سنوات سابقة) إلى أساس الربح المصرح به لسنوات 2017، 2016، 2018 و 2019.
- إعادة تأسيس رقم الأعمال لسنة 2017 و 2016 عن طريق تطبيق معامل إنتاج 1.32 على الفارق المستخرج في المشتريات غير المصرح بها وإخضاعها لجميع الضرائب والرسوم الواجبة.
- إخضاع المبيعات غير مصرح بها لسنوات 2017، 2016، 2018 و 2019(رقم أعمال مغفل) للضرائب والرسوم الواجبة.
- إعادة إدماج الفارق المستخرج في الاستهلاكات المقيد بالزيادة إلى أساس الربح المصرح به لسنة 2017.

3-التسوية الأولية المقترحة

قبل التطرق إلى عمليات التسوية والتعديلات المقترحة أردنا التطرق إلى سلم العقوبات الجبائية.

الجدول رقم 04: جدول العقوبات الخاصة بنقص التصريح.

مبلغ الحقوق المتملص منها	نسبة العقوبة المطبقة
من 0 إلى 50.000 دج	10% من رقم الأعمال المتملص منه
من 50.000 إلى 200.000 دج	15% من رقم الأعمال المتملص منه
أكثر من 200.000 دج	20% من رقم الأعمال المتملص منه

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على قانون الإجراءات الجبائية.

- 1- جدول رقم الأعمال: بعد جلسة مناقشة تم اعتماد النقائص المكتشفة من طرف المحققين كأساس لاقتراح التسوية الأولية.

الجدول رقم 05: جدول رقم الأعمال.

البيان	2016	2017	2018	2019
رقم الأعمال المستخرج	15246082,62	25600379,25	26874645,16	342975959,33
رقم الأعمال المصرح به	15205698,00	25287334,00	26589746,00	338151119,00
الفرق	415348,62	3132045,25	2847899,16	4824840,33

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الوثائق المقدمة في مديرية الضرائب.

يوضح الجدول السابق الفروقات الموجودة بين رقم الأعمال المصرح به، من طرف المكلف في Gn⁴ لكل سنة على حدى، وبين رقم الأعمال المستخرج من طرف الإدارة الجبائية، حيث تم إيجاد فروقات بالنسبة لكل السنوات (2016/2017/2018/2019)، ففي سنة 2016 كان رقم الأعمال المصرح به 15205698 دج، أما رقم الأعمال المستخرج من طرف المحققين هو 15246082,62 دج فكان الفارق يساوي 415348,62 دج، أما في سنة 2017 كان رقم الأعمال المصرح به 25287334 دج، ورقم الأعمال المستخرج 25600379,25 دج فكان الفارق يساوي 3132045,25 دج، في ما يخص سنة 2018 كان رقم الأعمال المصرح به 26589746 دج ورقم الأعمال المستخرج 26874645,16 دج فكان الفارق يساوي 2847899,16 دج، في سنة 2019 رقم الأعمال المصرح به 338151119 دج أما رقم الأعمال المستخرج 342975959,33 دج فوجد الفارق 4824840,33 دج.

جدول الأرباح: بعد إطلاع المحققين على حسابات النتائج للمكلف للسنوات محل التحقيق تم إعادة تأسيس الربح بالاعتماد على الأخطاء المكتشفة سابقا كما في الجدول التالي:

الجدول رقم 06: جدول الأرباح

2019	2018	2017	2016	البيان
33811511190	26589746	25287334	15205698	رقم الأعمال المصرح به
48248,40	28478,99	31320,45	4153,58	الخصم التدريجي
00	00	382692,80	00	الاستهلاكات الممنوحة
00	00	3356176,85	2 091 699	استهلاكات مدمجة
3801011,90	1691925,98	1230271,00	2 882 165	الأعباء المدمجة
857603,82	4511346,15	7304479,85	5385094,77	الزيادة الإجمالية
14496223,00	16 1724760	17261905,00	17122373,95	النتيجة الجبائية المصرح بها
23073826,82	20683822,15	2456634,85	22507468,72	النتيجة الجبائية المستخرجة
8577603,82	4511346,15	7304479,85	5385094,77	الفارق

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الوثائق المقدمة في مركز الضرائب.

جدول الضريبة على أرباح الشركات IBS:

الضريبة على أرباح الشركات ضريبة سنوية يتم احتسابها على أساس النتيجة الجبائية المصرح بها، وتجدر الإشارة إلى أن المكلف محل التحقيق (شخص معنوي SARL) تم اعتماد معدل 26% سنة 2016 ومعدل 19% بالنسبة لسنوات 2019/2018/2017.

الجدول رقم 07: تسوية الضريبة على أرباح الشركات

2019	2018	2017	2016	البيان
23073826,82	20683822,15	24566384,85	22507468,72	الأساس المستخرج
14496223,00	16172476,00	17261905,00	12512504,07	الأساس المصرح به
8577603,82	4511346,15	1387851,17	9994964,65	الفرق
1629744,73	857155,77	1387851,17	2598690,81	الحقوق
407436,18	214288,94	346962,79	649672,70	العقوبة

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الوثائق المقدمة من مركز الضرائب.

يوضح الجدول أعلاه الضريبة على أرباح الشركات بعد التسوية على أساس الفارق (الأساس المستخرج مطروح منه الأساس المصرح به)، من أجل توصل إلى الحقوق مستحقة الدفع.

في سنة 2016:

الفارق = الأساس المستخرج - الأساس المصرح به.

$$\text{الفارق} = 22507468,72 - 12512504,07$$

$$\text{الفارق} = 9994,964$$

الحقوق = الفارق * نسبة الضريبة على أرباح الشركات

$$\text{الحقوق} = 9994,964 * 26\%$$

$$\text{الحقوق} = 2598690$$

كما تطبق عليه عقوبة بنسبة 25% كما تطرقنا له في جدول العقوبات.

العقوبة = الحقوق * نسبة العقوبة

$$\text{العقوبة} = 2598690 * 0.25$$

$$\text{العقوبة} = 649672,70$$

في سنة 2017:

الفارق = الأساس المستخرج - الأساس المصرح به

$$\text{الفارق} = 17261905 - 24566384,85$$

$$\text{الفارق} = 7304479,8$$

الحقوق = الفارق * نسبة الضريبة على أرباح الشركات

$$\text{الحقوق} = 7304479,8 * 0.19$$

$$\text{الحقوق} = 1387851,17$$

العقوبة = الحقوق * 25

$$\text{العقوبة} = 1387851,17 * 0.25$$

$$\text{العقوبة} = 346962,79$$

في سنة 2018:

الفارق = الأساس المستخرج - الأساس المصرح به

$$\text{الفارق} = 16172476,00 - 20683822,15$$

$$\text{الفارق} = 4511346,15$$

الحقوق = الفرق * نسبة الضريبة على أرباح الشركات

$$\text{الحقوق} = 4511346,15 * 0.19$$

$$\text{الحقوق} = 857155,77$$

العقوبة= الحقوق*0.19

العقوبة=214288,94

في سنة 2019:

نفس طريقة الحساب

الجدول رقم 08: تسوية الرسم على النشاط المهني

2019	2018	2017	2016	البيان
342975959,33	268746645,16	256006379,25	152469082,62	رقم الأعمال المستخرج
338151119	265898746	252874334	152053698	رقم الأعمال المصرح به
4824840,33	2847899,16	3132045,25	415384,62	الفارق
48248,40	28478,99	31320,45	4153,85	الحقوق
4824,84	2847,90	3132,05	415,38	العقوبة

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف مديرية الضرائب.

يمثل الجدول أعلاه تسوية ضريبة الرسم على النشاط المهني لأربع سنوات (2019/2018/2017/2016)

حيث:

في سنة 2016:

الفارق= الأساس المستخرج - الأساس المصرح به.

الفارق= 152469082,62-152053689=415384,62

الحقوق= الفارق*0.01

الحقوق= 415384,62*0.01=4153,85

العقوبة= الحقوق* نسبة العقوبة

العقوبة= 4153,85*0.25=415,38

في سنة 2017:

الفارق= الأساس المستخرج-الأساس المصرح به

الفارق= 252874334-256006379=3132045,25

الحقوق= الفارق* نسبة الضريبة على رؤوس الأموال المنقولة

الحقوق= 3132045,25*0.01=31320,45

العقوبة = الحقوق * نسبة

$$\text{العقوبة} = 0.1 * 31320,45 = 3132,05$$

في سنة 2018:

الفارق = الأساس المستخرج - الأساس المصرح به

$$\text{الفارق} = 268746645,16 - 265898746 = 2847899,16$$

الحقوق = الفارق * نسبة الضريبة على رؤوس الأموال

$$\text{الحقوق} = 0.01 * 2847899,16 = 28478,99$$

العقوبة = الحقوق * نسبة العقوبة

$$\text{العقوبة} = 0.1 * 2847899,16 = 2847,90$$

في سنة 2019: نفس طريقة الحساب.

الجدول رقم 09: تسوية الرسم على القيمة المضافة

التعيين	2016	2017	2018	2019
رقم الأعمال المستخرج	152469082,62	25600379,25	26874645,16	342975959,33
رقم الأعمال المصرح به G50	152053698,00	25287334,00	26589764,00	338151119,00
الفارق	415384,62	3132045,25	284899,16	4824480,33
الحقوق	70615,39	595088,60	541100,84	916719,66
العقوبة	10592,31	148772,15	135275,21	229197,92
الرسوم المسترجعة	1979889,95	589286,00	5568461,04	420557,73
العقوبة	494972,49	58928,60	1392115,26	105139,43

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الوثائق المقدمة في مديرية الضرائب.

يمثل الجدول أعلاه تسوية الضريبة الرسم على القيمة المضافة لأربع سنوات (2019/2018/2017/2016)

حيث:

في سنة 2016:

الفارق = الأساس المستخرج - الأساس المصرح به

$$\text{الفارق} = 152469082.62 - 152053698 = 415384.62$$

$$\text{الحقوق} = 0.17 * 415384.62 = 70615.39$$

$$\text{العقوبة} = 0.15 * 70615.39 = 10592.3$$

$$\text{العقوبة} = 0.25 * 1979889.95 = 494972.49$$

في سنة 2017:

$$\text{الفارق} = \text{الأساس المستخرج} - \text{الأساس المصرح به}$$

$$\text{الفارق} = 25287334 - 25600379.25 = 3132045.25$$

$$\text{الحقوق} = \text{الفارق} * \text{نسبة الضريبة}$$

$$\text{الحقوق} = 0.19 * 3132045.25 = 595088.60$$

$$\text{العقوبة} = \text{الحق} * \text{نسبة العقوبة}$$

$$\text{العقوبة} = 0.25 * 595088.60 = 148772.15$$

$$\text{الرسوم المسترجعة} = 1399.887,95 + 759,992$$

نفس الحساب بالنسبة لسنة (2019/2018).

الجدول رقم (09): الضريبة على رؤوس الأموال المنقولة

البيان	2016	2017	2018	2019
الأساس المستخرج	16655526.86	19898771.73	16753895.94	18689799.73
الأساس المصرح به	9259253.01	13982143.05	13099705.56	11741940.63
الفارق	7396273.84	5916628.68	3654190.38	6947859.10
الحقوق	739627.38	887494.30	548128.56	1042178.86
العقوبة	184906.85	221873.58	137032.14	260544.72

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الوثائق المقدمة من مركز الضرائب.

يوضح الجدول أعلاه الضريبة على رؤوس أموال المنقولة بعد التسوية أرباح الموزعة.

في سنة 2016:

أساس المستخرج = نتيجة الجبائية * 0.74

أساس المستخرج = 22507468.72 * 0.74 = 16655526.86

الفارق = أساس المستخرج - أساس المصرح به

الفارق = 16655526.86 - 9259253.01 = 7396273.84

الحقوق = الفارق * 0.1

الحقوق = 7396273.84 * 0.1 = 739627.38

العقوبة = الحقوق * 0.25

العقوبة = 739627.38 * 0.25

العقوبة = 184906.85

نفس طريقة حساب لسنوات باقية.

الجدول رقم 10: مجموع الضرائب والرسوم

التعيين	2016	2017	2018	2019
الضريبة على أرباح الشركات	25986901,81	1387851,17	857155,77	1629744,73
العقوبة	649672,70	346962,79	214288,94	407436,18
الضريبة على رؤوس الأموال المنقولة	739627,38	887494,30	548128,56	1042178,86
العقوبة	184906,85	221873,58	137032,14	260544,72
الرسم على النشاط المهني	4153,85	31320,45	28478,99	48248,40
العقوبة	415,38	3132,05	2847,90	4824,84
الرسم على القيمة المضافة	70615,39	595088,60	541100,84	916719,66
العقوبة	10592,31	148772,15	135275,21	229179,92
الرسوم المسترجعة	1979889,95	589286,00	5568461,04	420557,73
العقوبة	494972,49	58928,60	1392115,26	105139,43
حقوق الطابع	782625,00	00	00	00
العقوبة	165656.25	00	00	00
المجموع	771818.35	4270709,69	9424884.65	5064574.47
المجموع الكلي		26417987.16		

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق من مديرية الضرائب.

3- التسوية النهائية

بعد الانتهاء من عملية التحقيق في ملف المكلف (شخص معنوي SARL)، قام المحققون بتحرير "محضر الإخطار بالتسوية الأولية" بتاريخ 2020/12/22، يتضمن النتائج والحقوق والغرامات المتوصل إليها وجاء في مضمونه "تبعاً للتحقيق الخاضعة لها المؤسسة تحت رقم.... المؤرخ في.... وبعد إجراء المراقبة للدفاتر والوثائق المحاسبية من حيث الشكل والمضمون، وبعد إعادة تغيير الأسس والقواعد الخاضعة للضرائب والرسوم، قام المحقق بإبلاغ المكلف بوضعيته الجبائية، حيث كان التبليغ مفصلاً بالأرقام وجدولاً تسمح للمكلف فهم التعديلات في الأسس والقواعد من أجل الرد عليها بالرفض أو القبول.

قبل الانتهاء من المدة القانونية للرد (40 يوماً)، قام المكلف بالضريبة بإرسال ملاحظات الأولى متعلقة بتطبيق معدل 26% بالنسبة للسنة الجبائية 2016، أما الثانية حول نقطتين 13 و14 من سنة 2018، قامت مصالح

الرقابة الجبائية بالرد بالرفض، وعليه فإن التسوية النهائية تبقى كما هي واردة عليه في الإبلاغين في التسوية الأولية.

المطلب الثالث: أثر التحقيق المحاسبي على جودة المعلومات المحاسبية.

بعد التطرق إلى الإطار النظري للرقابة الجبائية وجودة المعلومات المحاسبية وفي الإطار التطبيقي إلى التحقيق في المحاسبة تم التوصل إلى أن للرقابة الجبائية دور هام في تحسين جودة المعلومات المحاسبية وذلك من خلال تصحيح الأخطاء الموجودة في المعلومات المحاسبية كما في الجدول التالي:

الجدول رقم 11: التحقق من خصائص المعلومات المحاسبية

الملاحظات	تشخيص الخاصية	خصائص المعلومات المحاسبية	
متناسبة من حيث الشكل وتوقيت التصريحات الجبائية.	تتوفر خاصية الملاءة وذلك بتوفير الخصائص التالية: - التوقيت المناسب. - القيمة الرقابية. - القيمة التنبؤية.	الملاءمة	الخصائص النوعية الأساسية
محاسبة المكلف تتضمن مجموعة من الأخطاء والتلاعبات (الفواتير الوهمية).	موثوقية نسبية	الموثوقية	
من خلال الوثائق المقدمة من طرف المكلف فإن المعلومات المحاسبية قابلة للمقارنة مع المؤسسات الأخرى ومع نفس المؤسسة.	المعلومات المحاسبية تسمح بإجراء المقارنات	القابلية للمقارنة	الخصائص النوعية الثانوية
يمكن فهمها من قبل من تكون له أدنى معرفة في المحاسبة	تتميز بالقابلية للفهم	القابلية للفهم	
تحتوي على مجموعة من الإغفالات	شمولية النسبية	الشمول	
تم استخدام نفس القواعد والإجراءات الجبائية خلال سنوات التحقيق	تتميز بالثبات	الثبات	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج التحقيق.

من خلال الجدول أعلاه أظهرنا أنه يوجد نقائص في جودة المعلومات المحاسبية وذلك من خلال الدراسة الميدانية لمكاف المعلومات حول التحقيق في المحاسبة (شخص معنوي) SARL الذي توصل إلى وجود بعض الإغفالات والتلاعبات يجب إدراكها وتبيريها من قبل المكلف حتى تتصف هذه المعلومات بالشفافية والوضوح وبالتالي فالتحقيق المحاسبي يساهم في تحسين جودة المعلومات المحاسبية.

خلاصة الفصل الثاني:

في هذا الفصل قمنا بدراسة ميدانية لدي مركز الضرائب لولاية برج بوعرييج لتعرف على دور الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، حيث قمنا بدراسة ميدانية حول نوع من أنواع الرقابة ألا وهو التحقيق المحاسبي الذي يساهم بشكل كبير في تحسين جودة المعلومات المحاسبية وذلك من خلال كشف الأخطاء والتلاعبات سواء المفتعلة أو غير مفتعلة وفرض عقوبات على مرتكبيها بقوة القانون.

خاتمة

الخاتمة:

من خلال دراستنا النظرية في الفصل الأول حول الإطار النظري للرقابة الجبائية وجودة المعلومات المحاسبية والدراسة التطبيقية في مركز الضرائب حول التحقيق المحاسبي، توصلنا إلى أن التحقيق المحاسبي من أهم الوسائل التي تساهم في تحسين جودة المعلومات المحاسبية من خلال مراقبة التصريحات وصحة المعلومات ومنع التجاوزات من قبل المكلفين باستخدام كل الوسائل القانونية والتنظيمية والبشرية، التي منحها الإدارة الجبائية للمكلفين بالرقابة الجبائية للوصول إلى معلومات محاسبية تتصف بالجودة، هاته الأخيرة حتى تتمتع بالجودة وجب أن تتوفر على مجموعة من الخصائص حتى تكون مفيدة لمستثمريها تساعدهم على معرفة الوضعية المالية للمؤسسة و إتخاذ القرار المناسب.

من أهم النتائج المتوصل إليها من خلال دراستنا:

- تم التوصل إلى أن عملية الرقابة الجبائية تساهم في تحسين جودة المعلومات المحاسبية خاصة إذا تم دعمها بالوسائل الكفيلة بذلك؛
- تمنح الإدارة الجبائية وسائل قانونية وتنظيمية تساهم في سير عملية الرقابة الجبائية بصفة قانونية.
- تعمل الرقابة الجبائية على اكتشاف الأخطاء والنقائص المقدمة من طرف المكلفين بالضريبة.
- يعد التحقيق في المحاسبة أحد وسائل الرقابة الجبائية المساهمة في تحسين جودة المعلومات المحاسبية وذلك عن طريق فحص وثائق وملفات المكلف.
- الرقابة الجبائية تسعى إلى التأكد من أن التصريحات الضريبية صحيحة وخالية من الأخطاء مما يساهم في تحسين جودة المعلومات المحاسبية.

اختبار صحة الفرضيات:

انطلاقا من النتائج السابقة يمكن اختبار على النحو التالي:

الفرضية الأولى: يقصد بالرقابة الجبائية على أنها فحص التصريحات وكل السجلات ووثائق ومستندات المكلفين بالضريبة والخاضعين لها سواء كانوا ذو شخصية طبيعية أو معنوية.

الفرضية الثانية: يعتبر التحقيق في المحاسبة تحقيقا معمقا للعمليات التي يستهدف منها مراقبة التصريحات منها مراقبة التصريحات الجنائية المكتتبه من طرف المكلف بالضريبة كما أنه يحقق في مبالغ كل الضرائب والرسوم التي يخضع لها المكلف.

الفرضية الثالثة: الرقابة الجبائية تسعى إلى التأكد من أن التصريحات الضريبية صحيحة من خلال تصحيح الأخطاء المرتكبة في وثائق ودفاتر المكلف وهذا ما يساهم في تحسين جودة المعلومات المحاسبية.

✚ الاقتراحات: هناك عدة اقتراحات يمكن أن نقدمها في مجال الرقابة الجبائية:

- منح تحفيزات جبائية للمكلفين بالضريبة الذين تتصف تصريحاتهم بالشفافية والمصادقية.
- نشر الثقافة الضريبية في المجتمع.
- تحسين العلاقة بين المكلفين والإدارة الجبائية لنزع الفكرة السلبية عنها وتعزيز الثقة بهم.

✚ آفاق الدراسة: لا شك أنه رغم الجهد المبذول في إتمام هذا البحث، فإن هذا الأخير لا يخلو من النقائص

بسبب عدم قدرتنا على تناول كل نواحي الموضوع بالتفصيل، إلا أنه يمكن أن يكون هذا البحث جسرا يربط بحوث سبقت فأضافت إليها بعض المستجدات، لإثرائها وبعثها من جديد، والبحوث المقبلة كتمهيد لمواضيع يمكنها أن تكون إشكالية لأبحاث أخرى منها:

- دور الرقابة الجبائية في تحسين جودة التصريحات الجبائية.
- دور التحقيق المحاسبي في دعم الرقابة الجبائية.
- الرقابة الجبائية كوسيلة لتمويل موارد الخزينة العمومية.
- أثر جودة المعلومات المحاسبية على عملية اتخاذ القرارات الإدارية.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: الكتب

- 1- سيد عطا الله السيد، نظم المعلومات المحاسبية، طبعة الأولى، دار الراجية للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
- 2- طلال محمد علي الحجاوي، رافد كاظم نصيف العبيدي، قياس جودة المعلومات المحاسبية من وجهة نظر مستخدمها، الطبعة الأولى، دار الأيام لنشر والتوزيع، عمان، 2009.
- 3- عبد الله وعلي خلف، التحليل المالي للرقابة على الأداء الكشف عن الانحرافات، الطبعة الأولى، مركز الأكاديمي، الأردن، 2015.

ثانياً: مذكرات وأطروحات:

- 4- حجاج لطيفة، عين قادة فطيمة، دور الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، مذكر لنيل شهادة ماستر في علوم التسيير، جامعة ابن خلدون تيارت، الجزائر، 2022.
- 5- حفاني وهيب، دور الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، مذكر لنيل شهادة ماستر في العلوم المالية والمحاسبية، جامعة مستغانم، الجزائر، 2016.
- 6- ذبيح عزة محمد أمين، أثر تطبيق متطلبات الرقابة الجبائية علي تحسين فعالية التدقيق المحاسبي لغرض الضريبة، مذكر لنيل شهادة الدكتوراة في محاسبة والتدقيق، جامعة سطيف، الجزائر، 2021.
- 7- العمري عادل، وهابي فراس، دور الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، مذكر لنيل شهادة ماستر في العلوم المالية والمحاسبية، جامعة محمد بوضياف لمسيلة، الجزائر، 2020.
- 8- بغورة زكرياء نور الدين، ثابتي عادل، الرقابة الجبائية ودورها في تحسين المداخل الضريبة، مذكر لنيل شهادة ماستر في العلوم المالية والمحاسبية، جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعرييج، الجزائر، 2016.
- 9- محمد أنس بطل، جودة المعلومات المحاسبية وأثرها على متخذ القرارات المالية، جامعة حلب، 2019.
- 10- بن مبارك خليفة، حشروف علي، جودة المعلومات المحاسبية كآلية لتحسين الأداء المالي في المؤسسة، مذكر ماستر، محاسبة وتدقيق، جامعة برج بوعرييج، 2018-2019.

- 11- عبد باسط مداح، أثر جودة المعلومات المحاسبية في الكشف عن الفساد المالي في ظل حكومة الشركات، مذكر ماستر، مالية ومحاسبية، جامعة محمد بوضياف، لمسيلة، 2017-2018.
- 12- سلماني عبد الحكيم، دور جودة المعلومات المحاسبية في ترشيد الاستثمار في ظل المالي الجديد، مذكرة ماستر، محاسبة، الجزائر، 2019-2020.
- 13- بوديسة سعاد، حمزة زكرياء، دور المراجعة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، مذكرة ماستر، محاسبة وجبائية، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريج، 2016.
- 14- سوداني فاطمة، بايدي عائشة، رحمانى عبد الرحيم، دور الرقابة الجبائية في تحسين جودة التصريحات الجبائية، مذكرة لنيل شهادة ماستر، جباية المؤسسة، جامعة أدرار، الجزائر، 2013-2014.

ثالثا: الملتقيات والمجلات

- 15- سعيداني محمد السعيد، الرقابة الجبائية ودرها في محاربة الغش والتهرب الضريبي، مجلة الدراسات القانونية، العدد2، 2015.
- 16- محمد عزة فاضل، الرقابة الجبائية الاتحادية في مجال الضرائب وسبل إصلاحها، مجلة العلوم القانونية، كلية الحقوق، جامعة بغداد، العدد 244، 2019.
- 17- محمد قلي فهميه بلول، الرقابة الجبائية بين حتمية الحفاظ على موارد الخزينة العمومية وضرورة حماية حقوق المكلفين بالضريبة، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصاد، العدد6، 2018.
- 18- مني مقلاتي، الرقابة الجبائية في حماية النظام الضريبي، ملتقى الوطني حول الرقابة الجبائية في الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قالم، 28 / اكتوبر / 2015.

رابعا: القوانين والمراسيم:

- 19- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المديرية العامة للضرائب، 2022، المادة327.
- 20- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون الإجراءات الجبائية، المديرية العامة للضرائب، المادة55، 2022.

قائمة المصادر والمراجع:

- 21- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون الإجراءات الجبائية، المديرية العامة للضرائب، المادة18،
2022.
- 22- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون الإجراءات الجبائية، المديرية العامة للضرائب، المادة34،
2022.
- 23- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون الإجراءات الجبائية، المديرية العامة للضرائب، المادة45،
2022.
- 24- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون الإجراءات الجبائية، المديرية العامة للضرائب،
المادة46.2022.
- 25- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون الإجراءات الجبائية، المديرية العامة للضرائب، المادة2022،
51.
- 26- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون الإجراءات الجبائية، المديرية العامة للضرائب، المادة
22، 2022.

خامسا: المواقع الإلكترونية.

1. موقع المديرية العامة للضرائب، www.mfdgi.gov.dz، مركز الضرائب.

الملاحق

Envoyer par messagerie

Imprimer le formulaire

Série O n°4

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

MINISTERE DES FINANCES

وزارة المالية

DIRECTION GENERALE DES IMPOTS

المديرية العامة للضرائب

CENTRE DES IMPOTS DE B.B.ARRERIDJ

Référence N°

Lettre avec
A.R
N°

A

B.B.ARRERIDJ

Le

Avis de Vérification de Comptabilité

Nous avons l'honneur de vous faire connaître que sauf demande contraire de votre part et acceptée par le service, nous nous présenterons à votre ETABLISSEMENT le à 10 H, à l'effet de vérifier au titre des exercices 2016 2017 2018 2019 l'ensemble de vos déclarations fiscales et opérations susceptibles d'être examinées, se rapportant aux impôts, droits et taxes ci-après, désignés : TAP-TVA-IBS-IRGM -IRG/salaires-D/timbres et autres impôts et taxes.

Nous vous saurons gré de bien vouloir tenir à notre disposition vos documents comptables et pièces justificatives et dans la mesure où votre comptabilité est informatisée, l'ensemble des informations, données et traitements visés à l'article 20-3 du Code des Procédures Fiscales.

Au cours de ce contrôle, vous avez la faculté de vous faire assister par un conseil de votre choix et de demander toutes les précisions sur la conduite de cette vérification.

Si le contrôle fiscal envisagé ne peut être effectué en raison de votre opposition ou celle de tiers, il sera procédé en vertu des dispositions de l'article 44-1 du Code des Procédures Fiscales à l'évaluation d'office de vos bases d'imposition sans préjudice de l'application des sanctions prévues par la législation fiscale en vigueur.

- (1) Préalablement à l'examen au fond de vos documents comptables, il peut être procédé dès la remise du présent avis à la constatation matérielle des éléments physiques et de l'exploitation, de l'existence et de l'état des documents comptables (dispositions de l'article 20 du Code des Procédures Fiscales).

Je vous prie de trouver ci-joint, un exemplaire de la charte des droits et obligations du contribuable vérifié.

Veillez agréer, Madame, Monsieur l'expression de notre parfaite considération.

Chef de brigade

Nom, prénom et grade
des vérificateurs

(1) À cocher en cas de contrôle inopiné.

Envoyer par messagerie

Imprimer le formulaire

Série O n° 19 ter

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

MINISTERE DES FINANCES

DIRECTION GENERALE DES IMPOTS

وزارة المالية
المديرية العامة للضرائب

Le

**Procès Verbal de Constat
Matériel des Eléments Physiques d'Exploitation
(Art. 20/4 CPF)**

Nous soussigné (s)

Nous nous sommes rendus en date du _____ à _____ Heures _____ minutes
dans les locaux professionnels de _____ sise au
_____ représentée par monsieur
_____ en sa qualité de _____

Suite à la remise, contre accusé de réception, de l'avis de vérification N° _____
du _____ nous l' avons informé que nous allons procéder à la constatation matérielle des
éléments physiques de l' exploitation y annexés.

L'intéressé (e) a assisté (e) à ce contrôle inopiné: Oui Non

Nom/ Prénom du gérant ou de son
représentant légal (1)

Nom/ Prénom et Grade
des vérificateurs

(1) Mention doit être portée sur le PV en cas de refus de signature.

Rappel de certaines dispositions fiscales

Article 20-4 du Code des Procédures Fiscales: Une vérification de comptabilité ne peut être entreprise sans que le contribuable en ait été préalablement informé par l'envoi ou la remise avec accusé de réception d'un avis de vérification accompagné de la charte des droits et obligations du contribuable vérifié et qu'il ait disposé d'un délai minimum de préparation de dix (10) jours à compter de la date de réception de cet avis.

L'avis de vérification doit préciser les noms, prénoms, grades des vérificateurs, la date et l'heure de la première intervention, la période à vérifier, les droits, impôts, taxes et redevances concernées, les documents à consulter et mentionner expressément, à peine de nullité de la procédure, que le contribuable a la faculté de se faire assister par un conseil de son choix au cours du contrôle.

En cas de changement des vérificateurs, le contribuable est tenu informé.

En cas de contrôle inopiné tendant à la constatation matérielle des éléments physiques de l'exploitation ou de l'existence et de l'état des documents comptables, l'avis de vérification de comptabilité est remis au début des opérations de contrôle.

L'examen au fond des documents comptables ne peut commencer qu'à l'issue du délai de préparation précité.

Article 20-5 du Code des Procédures Fiscales : Sous peine de nullité de la procédure, la vérification sur place de livres et documents comptables ne peut s'étendre sur une durée supérieure à trois (3) mois, en ce qui concerne :

- les entreprises de prestations de services, lorsque leur chiffre d'affaires annuel n'excède pas 1.000.000 DA pour chacun des exercices vérifiés ;
- toutes les autres entreprises, lorsque leur chiffre d'affaires annuel n'excède pas 2.000.000 DA, pour chacun des exercices vérifiés.

Ce délai est porté à six (6) mois pour les entreprises ci-dessus, lorsque leur chiffre d'affaires annuel n'excède pas respectivement 5.000.000 DA et 10.000.000 DA pour chacun des exercices vérifiés.

Dans tous les autres cas, la durée de la vérification sur place ne doit pas dépasser neuf (9) mois.

La fin des travaux de vérification sur place doit être constatée par un procès-verbal, que le contribuable vérifié est invité à contresigner. Mention est faite éventuellement sur le procès-verbal en cas de refus de signature par ce dernier.

La durée de vérification sur place est prorogée du délai accordé au contribuable vérifié, en vertu des dispositions de l'article 20 ter du code des procédures fiscales, pour répondre aux demandes d'éclaircissement ou de justification lorsqu'il ya transferts indirects de bénéfices au sens des dispositions de l'article 141 bis du code des impôts directs et taxes assimilées.

La durée du contrôle sur place n'est pas opposable à l'administration pour l'instruction des observations ou des requêtes formulées par le contribuable après la fin des opérations de vérification sur place.

En outre, les durées de contrôle sur place fixées ci-dessus ne sont pas applicables dans les cas de manœuvres frauduleuses dûment établies ou lorsque le contribuable a fourni des renseignements incomplets ou inexacts durant la vérification ou n'a pas répondu dans les délais aux demandes d'éclaircissement ou de justification prévues à l'article 19 ci-dessus.

Important !

Lors de l'exécution des travaux de contrôle et à l'occasion du débat contradictoire engagé avec le(s) vérificateur (s) vous pouvez soumettre vos observations, contestations et divergences d'appréciation à Mr le chef de centre

Vous pouvez également, à l'issue de cette étape, demander à être reçu par Monsieur le chef de service principal

Tél n°

,Tél n°

Envoyer par messagerie

Imprimer le formulaire

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

Série O n° 23

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

MINISTERE DES FINANCES

وزارة المالية

DIRECTION GENERALE DES IMPOTS

المديرية العامة للضرائب

Fiche de début des travaux
de Vérification

Le []

Numéro de l'affaire []

Numéro d'identification Fiscale. []

Nom / Prénom ou raison sociale. []

Activité. []

Adresse. [] Tel []

Avis de vérification N° [] du []

Remis-le..... []

Période à vérifier du [] .au. []

Noms, prénoms et grades des agents vérificateurs : []

Date de début des travaux préparatoires []

Date du contrôle inopiné (1)..... []

Date d'intervention sur place (Contrôle au fond) []

Chef de brigade

Nom/ Prénom et grade des vérificateurs

(1) à remplir en cas de contrôle inopiné

Envoyer par messagerie

Imprimer le formulaire

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

Série O n° 24

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

MINISTERE DES FINANCES

وزارة المالية

DIRECTION GENERALE DES IMPOTS

المديرية العامة للضرائب

Fiche de fin des travaux
de Vérification

Le

Numéro de l'affaire

Numéro d'identification Fiscale

Nom / Prénom ou raison sociale.

Activité

Avis de vérification N°

du.

Date de fin des travaux sur place.....

Date de notification des résultats de la vérification.....

Date de notification de la position définitive de l'administration.

Chef de brigade

Nom/ Prénom et Grade des vérificateurs

فهرس المحتويات

الموضوع:	الصفحة
الإهداء	
الشكر والتقدير	
الملخص	I.....
قائمة المحتويات	I.....
قائمة الجداول	II
قائمة الأشكال	III
قائمة الملاحق	IV
مقدمة	أ-د
الفصل الأول الإطار المفاهيمي للرقابة الجبائية وجودة المعلومات المحاسبية	7.....
المبحث الأول: ماهية الرقابة الجبائية و جودة المعلومات المحاسبية	7.....
المطلب الأول: مفهوم الرقابة الجبائية.	7.....
المطلب الثاني: المعلومات المحاسبية	14
المبحث الثاني: الدراسات السابقة	21
المطلب الأول: الرسائل الجامعية باللغة العربية	21
المطلب الثاني: المقالات العلمية باللغة العربية	25
المطلب الثالث: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية	28
الفصل الثاني: راسة ميدانية لدور الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية	35
المبحث الأول: عموميات حول مركز الضرائب	35
المطلب الأول: تقديم مركز الضرائب CDI لولاية برج بوعريريج	35
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للمؤسسة	35
المطلب الثالث: مهام مركز الضرائب	41
المبحث الثاني: دراسة حالة وفق طريقة التحقيق المحاسبي	42

42	المطلب الأول: الخطوات النظرية لعملية التحقيق المحاسبي
44	المطلب الثاني: الخطوات التطبيقية وفق طريقة التحقيق في المحاسبة
59	المطلب الثالث: أثر التحقيق المحاسبي على جودة المعلومات المحاسبية.....
62	خاتمة.....
65	قائمة المصادر والمراجع
69	الملاحق
75	فهرس المحتويات.....

المخلص:

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز الدور غير المباشر الذي تلعبه الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، ومن أجل ذلك تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، مع إستخدام أداة هي المقابلة من خلال دراسة تحليلية لملف المكلف خضع لتحقيق المحاسبي على مستوي مركز الضرائب, حيث تم التوصل إلى أن الرقابة الجبائية تحدث نوعا من التحسينات على جودة المعلومات المحاسبية خاصة إذا تم دعمها بالوسائل الكفيلة وأن الرقابة الجبائية من أهم الوسائل التي تساهم في الوصول إلى معلومات محاسبية تتصف بالجودة, حيث تمنح الإدارة الجبائية وسائل القانونية والتنظيمية تساهم في سير عملية الرقابة الجبائية بصفة قانونية كما تعمل أيضا على اكتشاف الأخطاء والنقائص المقدمة من طرف المكلفين بالضريبة, حيث يعتبر التحقيق في المحاسبة أحد أهم وسائل الرقابة الجبائية المساهمة في تحسين جودة المعلومات المحاسبية وذلك عن طريق فحص الدفاتر المحاسبية وفرض عقوبات مالية على الأخطاء المرتكبة.

الكلمات المفتاحية: الرقابة الجبائية، جودة المعلومات المحاسبية، التحقيق المحاسبي.

Résumé:

Cette étude visait à mettre en évidence le rôle du contrôle fiscal dans l'amélioration de la qualité de l'information comptable pour cela, on s'est appuyé sur l'approche analytique descriptive Avec l'utilisation d'un outil est l'entretien à travers une étude analytique du dossier du contribuable qui a fait l'objet d'une enquête comptable au niveau du centre des impôts Dans le but foi Lorsqu'il a été conclu que le contrôle fiscal apporte de l'information comptable, surtout s'il est soutenu par les moyens, et ce contrôle fiscal est l'un des moyens les plus importants qui contribuent à accéder à une information comptable caractérisée par la qualité, L'administration fiscale met à disposition des moyens légaux et réglementaires qui contribuent au fonctionnement du processus de contrôle fiscal de manière légale, Il travaille également à détecter les erreurs et les lacunes signalées par les contribuables, Ou' l'enquête comptable est considérée comme l'un des moyens les plus importants de contrôle fiscal contribuant à améliorer la qualité de l'information comptable en examinant les livres comptables et en imposant des sanctions financières pour les erreurs commises.

Les mots clés: Contrôle fiscal, qualité de l'information, Enquête comptable.